

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار



التقرير السنوي

الرابع والعشرون 1998



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام ١٩٧٥.

أغراض المؤسسة :

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولاتئمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لاتئمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إفساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.

- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

المركز الرئيسي

ص ب ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف ٤٨٤٤٥٠٠ - فاكس ٤٨٤١٢٤٠، ٤٨١٥٧٤١، ٤٨١٥٧٤٢

تلكس ٤٦٣١٢، ٢٢٥٦٢ Kafeel KT

البريد الإلكتروني info@iai.org.kw

مجلس المؤسسة :

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتتخذ له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسات العامة والنظم واللوائح واتخاذ القرارات، وذلك فيما يتعلق بالضمان والمسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء لجنة الإشراف وتعيين المدير العام ونائب المدير العام.

ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

لجنة الإشراف :

تتألف من ستة خبراء يختار مجلس المؤسسة خمسة منهم من جنسيات مختلفة من بين مواطني الأقطار المتعاقدة بناء على ترشيح أعضاء المؤسسة، والسادس يعينه المجلس بناء على ترشيح الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وتتولى اللجنة الإشراف على نشاط المؤسسة وتقديم ما تراه من مشورة للإدارة العامة ولمجلس المؤسسة. وتتكون اللجنة حالياً على النحو الآتي :

رئيساً	سعادة الأستاذ فهد راشد الإبراهيم
عضواً	سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي
عضواً	سعادة الأستاذ عيد الفتاح بنمنصور
عضواً	سعادة الأستاذ عيد الرحمن السحبياني
عضواً	سعادة الأستاذ مرتضى بن محمد فاضل
عضواً	سعادة الأستاذ برهان الدجاني

المدير العام

السيد / مأمون إبراهيم حسن

نائب المدير العام

السيد / جمعة سعيد جمعة

السيد رئيس مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
في دور انعقاده السادس والعشرين
تحية طيبة وبعد،

فإنه يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير الإدارة العامة
للمؤسسة عن عام ١٩٩٨ وذلك بالتنسيق لأحكام المادة (١٢) من
اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مأمون إبراهيم حسن
المدير العام

الدوحة، أبريل ١٩٩٩

الفصل الأول: المقدمة:

١.١ الأداء الاقتصادي العالمي

٢.١ موجز نشاط المؤسسة

الفصل الثاني: عمليات الضمان:

١.٢ عقود الضمان

٢.٢ التعويض

٣.٢ إعادة التأمين

٤.٢ تسويق خدمات الضمان

٥.٢ التعاون مع هيئات الضمان

الجدوال: جدول رقم (١): قيمة العقود المبرمة خلال الفترة ١/١-٣١/١٢/١٩٩٨ موزعة

حسب الاقطار المضيفة/ المستوردة وحسب انواع العقود

جدول رقم (٢) : التوزيع القطري لعقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة

خلال الفترة ١/١-٣١/١٢/١٩٩٨

جدول رقم (٣): التوزيع القطري لعقود ضمان الاستثمار المبرمة خلال عام ١٩٩٨

(القيمة بالدولار الأميركي، الإجمالي بالدينار الكويتي والدولار الأميركي)

جدول رقم (٤): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في ٣١/١٢/١٩٩٨

حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود بالدولار الأمريكي

والمعادل بالدينار الكويتي

الرسومات البيانية

الفصل الثالث: الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة:

١.٣ التقارير والدراسات والمطبوعات الأخرى

٢.٣ أنشطة تشجيع الاستثمار وترويج المشروعات

٣.٣ التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية

٣.٤ أعمال الحاسوب

٥.٣ المعلومات والتوثيق

٦.٣ التدريب

٧.٣ النشاط الإعلامي

الفصل الرابع: التقرير المالي:

تقرير مراقب الحسابات

الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨، ١٩٩٧

بيان الإيرادات والمصروفات للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨، ١٩٩٧

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء المساهمين للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨، ١٩٩٧

بيان التدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨، ١٩٩٧

إيضاحات حول البيانات المالية

١.١ الأداء الاقتصادي العالمي:

تباطأ النمو الاقتصادي العالمي خلال عام ١٩٩٨ بشكل تجاوز التوقعات الأولية وقدر بحوالي ٢.٢%، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤.٢% عام ١٩٩٧، متأثراً بتراجع الأداء الاقتصادي والمالي في دول الأزمة الآسيوية وانتقالها إلى أسواق مالية أخرى وخاصة روسيا والبرازيل مما أضعف ثقة المستثمرين وأثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية مع تزايد المخاطر الناجمة عن عدم استقرار الأسواق المالية وأسواق النقد الأجنبي. وانعكست آثار الأزمة المالية في تراجع أسعار السلع بما فيها أسعار النفط مما أدى إلى تدهور الموازين الداخلية والخارجية لعدد من الدول مع تصاعد الدعوة إلى تبني التدابير الرامية إلى تطبيق معايير الشفافية والإفصاح والرقابة ورصد تأثيرات حركة رؤوس الأموال ومحاربة الفساد.

وبمتابعة أداء المجموعات الاقتصادية يلاحظ انخفاض معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة التي تشمل الدول الصناعية الرئيسية وبقية الدول المتقدمة إلى ٢.٠% مقارنة مع معدل النمو لعام ١٩٩٧ الذي بلغ ٣.٢%. وقد شهدت معظم هذه الدول تحسناً في أدائها خلال العام باستثناء اليابان التي دخلت مرحلة كساد إذ شهدت تراجعاً حاداً في معدل النمو من ١.٤% عام ١٩٩٧ إلى معدل سالب قدره (٢.٨%) عام ١٩٩٨ بسبب التأخير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، واستمرار ضعف القطاع المصرفي، ومشكلات الديون المعدومة، وتراجع الين مقابل الدولار إلى أدنى مستوى له منذ ثمانية أعوام قبل أن يستعيد بعض قوته مع نهاية العام.

ومن جهة أخرى تراجع معدل النمو لمجموعة الدول النامية من ٥.٧% خلال عام ١٩٩٧ إلى ٢.٨% عام ١٩٩٨. وشهدت الدول النامية في آسيا هبوطاً حاداً من ٦.٦% عام ١٩٩٧ إلى ٢.٦% عام ١٩٩٨، كما انخفض معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي من ٥.١% إلى ٢.٥% وفي مجموعة الدول المتحولة (روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطى) من ١.٩% إلى معدل نمو سالب نسبته (٠.٨%) خلال الفترة ذاتها. من ناحية أخرى شهدت الدول النامية في أفريقيا نمواً بنسبة ٣.٦% عام ١٩٩٨ مقارنة بمعدل النمو عام ١٩٩٧ الذي بلغ ٣.٢%.

أما فيما يتعلق بالتضخم فقد شهدت الدول المتقدمة انحساراً واضحاً فيه إذ بلغت نسبته ١.٦% عام ١٩٩٨ مقارنة مع ٢.١% عام ١٩٩٧ وشهدت الدول النامية ارتفاعاً طفيفاً فيه من ٩.٢% إلى ١٠.٢% وسجلت الدول المتحولة تحسناً من ٢٧.٩% إلى ٢١.٠% للفترة ذاتها. وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة خاصة في الدول المتحولة وما زالت تستوجب المعالجة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية لهذه الدول.

كذلك شهد العام انخفاضاً واضحاً في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات مسجلاً معدل نمو بلغ ٣.٣% مقارنة مع معدل النمو لعام ١٩٩٧ الذي بلغ ٩.٩%. وقد انخفض معدل نمو الواردات في الدول المتقدمة من ٩.٢% عام ١٩٩٧ إلى ٤.٦% خلال العام، كما انخفض معدل نمو الصادرات من ١٠.٤% إلى ٣.٣% بين العامين. أما في مجموعتي الدول النامية والدول المتحولة فقد تراجعت واردات المجموعة الأولى بنسبة بلغت ٠.٧% خلال العام منخفضة من معدل نمو بلغ ١٠.٤% عام ١٩٩٧، كما انخفض معدل نمو الواردات في المجموعة الثانية من ٨.٢% إلى ١.٠%. ومن ناحية أخرى تراجع معدل نمو الصادرات للمجموعتين من ١١.٣% إلى ٢.٩% في الدول النامية ومن ٦.٩% إلى ٣.٥% في الدول المتحولة بين العامين. ويلفت النظر في هذا الصدد، تراجع أسعار المواد الأولية - باستثناء النفط - بنسبة ١٥.٦% وتراجع أسعار النفط بنسبة ٣٠.٥% خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بوضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد انخفض الفائض الذي سجلته الدول المتقدمة من ٧٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٨، وارتفع العجز الذي سجله الحساب الجاري في الدول النامية من (٦٦) مليار دولار إلى (٩٥) مليار دولار بينما تحسن العجز جزئياً في الحساب الجاري للدول المتحولة من (٢٥) مليار دولار إلى (٢١) مليار دولار.

وبلغ الدين الخارجي للدول النامية عام ١٩٩٨ حوالي ١٩٢٥ مليار دولار، وللدول المتحولة نحو ٣٢٣ مليار دولار بالمقارنة مع ١٧٩١ مليار دولار و ٢٨٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ على التوالي، ويمثل الدين الخارجي للمجموعتين ما نسبته ١٦.٢% و ١٠.٦% من صادرات السلع والخدمات لكل منها، وبلغت خدمة الدين الخارجي للمجموعتين من إجمالي قيمة صادراتها حوالي ٢٤.٦% و ١٥.٢% على التوالي.

الاتجاهات الدولية للاستثمار:

اتسمت اتجاهات الاستثمار الدولية عام ١٩٩٨ باستمرار الاتجاه التصاعدي للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من التأثير السلبي لانتشار عدوى الأزمة المالية العالمية و تفاوت الأداء الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية، مدفوعاً بقوة عولمة الإنتاج وتكامل الاقتصادات، ومدعوماً بتصاعد عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود بين الشركات العابرة للقوميات وبتزايد أهمية عمليات الاستخصاص كأحد منافذ الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن تحرير الإجراءات

المنظمة للاستثمار قطع خطوات واسعة مع استمرار الجهود لبناء تصور مشترك لاتفاقية دولية للاستثمار وبروز تملك الأصول الفكرية المتضمنة في التقدم التقني وروح الابتكار كعنصر أساسي لاجتذاب الاستثمار.

وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال العام بحوالي ٤٤٠ مليار دولار مرتفعة بنحو ١٠% عن حجمها عام ١٩٩٧ الذي بلغ حوالي ٤٠٠ مليار دولار مقارنة مع ٣٣٨ مليار دولار عام ١٩٩٦. ويشير تحليل البيانات التفصيلية لعام ١٩٩٧ أنه مازالت معظم التدفقات الواردة تتمركز في مجموعة الدول المتقدمة التي بلغت حصتها حوالي ٥٨% من الإجمالي بينما بلغت حصة الدول النامية ٣٧% وحصة الدول المتحولة ٥%. وارتفع حجم عمليات التملك والاندماج عبر الحدود إلى ٢٣٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ من ١٦٣ مليار دولار عام ١٩٩٦ بنسبة نمو بلغت ٤٥% مشكلة ما نسبته ٥٩% و ٤٨% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التوالي. ويتوقع أن لا تكون الصورة الإجمالية تغيرت كثيرا عن ذلك الوضع خلال العام موضوع التقرير.

ومن ناحية أخرى فقد قدرت حصة الدول النامية خلال العام بحوالي ١٦٢ مليار دولار مقارنة بحوالي ١٤٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ أي بزيادة ٨,٧%. وبمراجعة اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية عام ١٩٩٧، يتضح استمرار تمركز هذه التدفقات في مجموعة الدول الآسيوية في جنوب وشرق و جنوب شرق آسيا (٨٢,٤ مليار دولار) ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٥٦,١ مليار دولار) إذ بلغت الحصة المشتركة للمجموعتين حوالي ٩٣% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية. وتبوءت الصين (٤٥,٣ مليار دولار) المرتبة الأولى في مجموعتها، بينما تصدرت البرازيل (١٦,٣ مليار دولار) المرتبة الأولى في مجموعتها، وشكلتا معا ما يزيد عن ٤١% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية. وتلقت الدول النامية في أفريقيا (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) حوالي ٣,١% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول النامية وتمركزت في جنوب أفريقيا (١,٧ مليار دولار) ونيجيريا (١,٠ مليار دولار). وقدرت التدفقات إلى روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية بحوالي ١٩,١ مليار دولار عام ١٩٩٧ مقارنة مع ١٣,١ مليار دولار عام ١٩٩٦، بلغت حصة روسيا وبولندا منها حوالي ٦,٢ مليار دولار و ٥,٠ مليار دولار على التوالي.

ويقدر أن تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية قد ارتفعت في نهاية العام، مع أنها مازالت بالغة الضالة بالمقارنة مع حجم التدفقات العالمية، إلى حوالي ٣,١ مليار دولار مقارنة بحوالي ٢,٩٩ مليار دولار عام ١٩٩٧. ويشير تحليل البيانات التفصيلية لعام ١٩٩٧ إلى تركيز هذه التدفقات في مصر (٨٣٤ مليون دولار) والمغرب (٥٠٠ مليون دولار) والسعودية (٤٠٠ مليون دولار) وتونس (٣٦٠ مليون دولار) ولبنان (٣٣٧ مليون دولار) وليبيا (١١٠ مليون دولار).

أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول العربية خلال العام كان في حدود ١,٧% متراجعا عن معدل النمو عام ١٩٩٧ الذي بلغ حوالي ٤%. وشهد العام عدة تطورات إيجابية أهمها تعميق الإصلاح الاقتصادي والمالي، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، والمضي في تطبيق سياسة الاستخصاص وترشيد أساليب تنفيذها وتزايد الجهود الرامية إلى تحرير الأسواق العربية واندماجها في الاقتصاد العالمي، والعمل على ترقية تنافسية الصادرات العربية، وتطبيق الإجراءات التي تعزز حقوق الملكية الفكرية والرقابة والشفافية في القطاع المالي والمصرفي والإفادة في هذا الصدد من تجربة جنوب شرق آسيا.

وقد شهد العام استقرار معدل التضخم حول مستويات مقبولة في عدد من الدول العربية كما شهد تراجعاً ملموساً في دول كالسودان التي انخفض معدل التضخم فيها من ٣١,٩% عام ١٩٩٧ إلى ١٥% عام ١٩٩٨ ولبنان (من ٩% إلى ٤,٥%) والجزائر (من ٧,٥% إلى ٥%) للفترة ذاتها.

من ناحية أخرى، شهد العام تراجعاً حاداً في الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لانخفاض أسعار النفط مع بروز عدة تطورات في السوق النفطية من بينها تراجع الطلب على النفط وخاصة من قبل الدول الآسيوية بتأثير الأزمة المالية وتزايد الإنتاج من دول نفطية خارج منظمة الأقطار المصدرة للبترو "أوبك"، وضعف التزام دول "أوبك" في التقيد بالحصص الإنتاجية المعتمدة. وانعكس ذلك على تدهور موازين الحساب الجاري وتزايد عجز الميزانيات الحكومية لهذه الدول وتأخير تنفيذ عدد من المشاريع التنموية.

وقد انخفضت العائدات النفطية للدول العربية الأعضاء في الأوبك إلى حوالي ٧٧ مليار دولار من ١١٧ مليار دولار عام ١٩٩٧. وتأثرت بشكل خاص اقتصادات دول الخليج العربية المصدرة للنفط التي انخفضت عائداتها النفطية إلى ٦١,٣ مليار دولار من ٩٦,٩ مليار دولار بين العامين، مما أدى إلى ارتفاع العجز الإجمالي في موازاناتها إلى حوالي ٢٤ مليار دولار عام ١٩٩٨ تمثل حوالي ٩% من الناتج المحلي الإجمالي فيها.

واستدعت مواجهة هذا العجز الضخم للجوء إلى مجموعة من الإجراءات تتضمن الحد من الإنفاق العام، والرفع التدريجي للدعم الحكومي للسلع والخدمات، وتنويع الإيرادات العامة بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وتفعيل

دور القطاع الخاص والإسراع في تطبيق برامج الاستخصاص، والتفكير في الدخول في اتفاقيات مشاركة في أنشطة الاستكشاف والإنتاج مع الشركات النفطية العالمية.

وقد تعرضت الأسواق المالية العربية إلى تراجع واضح خلال العام بسبب التصحيح التلقائي من قبل آلية السوق بعد ارتفاعها المغالى فيه عام ١٩٩٧ وتأثرها بشح السيولة وضعف ثقة المستثمرين مع تراجع أسعار النفط وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وإن كانت تلك الأزمة لم تترك أثرا مباشرة على الأسواق المالية العربية لمحدودية اندماجها في السوق المالية العالمية. وقد كان أداء الأسواق المالية العربية مختلطا إذ شهدت أسواق سلطنة عمان والكويت والسعودية ترجعا بلغت نسبته ٥٢% و ٤٠% و ٢٧% على التوالي، بينما شهدت سوق الدوحة للأوراق المالية ارتفاعا نسبته ٣٥%.

وقد بلغت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأوراق المالية العربية التسع التي يرصدها صندوق النقد العربي (الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب) نحواً من ١٢٢,٨٧ مليار دولار في نهاية العام بالمقارنة مع ١٤٥,٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٧. ويلاحظ في هذا الصدد انخفاض حجم التداول إلى ٣٥,٥٤ مليار دولار بالمقارنة مع ٦٣,٨٨ مليار دولار وتراجع عدد الأسهم المتداولة إلى ١٥,٨٤ مليار سهم بالمقارنة مع ٣٥,٨٣ مليار سهم، وارتفاع عدد الشركات المدرجة إلى ١٤٤٦ شركة من ١١٨٤ شركة بين العامين على التوالي.

ومن واقع البيانات المتوافرة قدرت الاستثمارات العربية البينية خلال العام بحوالي ٢,٢٦ مليار دولار مقارنة مع حوالي ١,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٧. وتوضح التقديرات لعام ١٩٩٨ أن لبنان احتل المرتبة الأولى في استقبال تدفقات الاستثمارات البينية (٤٠٠ مليون دولار) تليه مصر والإمارات. ومازالت السعودية تصدر قائمة الدول العربية المستثمرة تليها الإمارات ثم الكويت. وقد تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات الخدمات (٤١%) والصناعة (٢٩%) والزراعة (٢٨,٥%).

وفي مجال استقطاب الاستثمارات العربية البينية والاستثمار الأجنبي المباشر شهدت أنشطة ترويج الاستثمار في الدول العربية تطوراً نوعياً وكماً خلال العام تمثلت في زيادة عدد أجهزة تشجيع الاستثمار العربية المختصة، والإفادة من تقنيات الترويج المتاحة والنماذج المتقدمة في الاقتصادات الناشئة. وشهد العام تراكماً ملحوظاً في استيعاب الجهات المختصة في الدول العربية لمفهوم الترويج للقطر ودرجة ما ينعم به من الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، والترويج لقطاعات الأولوية المؤثرة على مكونات الاقتصاد الكلي، والترويج للمشاريع المحددة التي تتيح جواها الاقتصادية والفنية وسلامتها المالية بصورة مبدئية بما ينطوي عليه هذا التمييز من حسن التخطيط للجهود الترويجية والاستغلال الأمثل للوسائل المتوافرة في بيئة عالمية تسودها حدة المنافسة والتجاذب لاستقطاب تدفقات الاستثمار الخارجي بمكوناته المالية والتقنية والإدارية واليات تنمية الموارد البشرية.

وفي مجال برامج الاستخصاص تفاوتت الجهود المبذولة بين الدول العربية ومازالت بشكل عام متواضعة وبطيئة مقارنة مع مناطق أخرى في العالم. وقد بلغ حجم أنشطة الاستخصاص خلال العام حوالي ١,٠٥ مليار دولار تركزت في تونس (٣٦٤ مليون دولار شكلت ٤٧% من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لها خلال العام) ومصر (٣٣٩ مليون دولار) والكويت (١٦٧ مليون دولار). وشملت مؤسسات مالية وصناعية وخدمية. ومازالت عمليات الاستخصاص الكبرى في قطاعات الاتصالات والنقل والبنية التحتية في بداياتها. ويلاحظ في هذا الصدد أن برامج الاستخصاص في الدول العربية استقطبت حوالي ٦% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مقارنة مع ٤٣% في دول أوروبا الشرقية و ١٥% في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ومن ناحية أخرى فقد شهد مطلع عام ١٩٩٨ دخول البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التطبيق. ويذكر في هذا الصدد أنه حتى نهاية العام، هناك ١٤ دولة عربية، تقدر نسبتها في التجارة العربية الخارجية بحوالي ٩٠% ونسبتها من التجارة العربية البينية نحو ٩٦%، قد أعلنت عن اتخاذها إجراءات التنفيذ التي شملت التخفيض المتدرج للرسوم والجمارك بنسبة ١٠% وإيداع هياكل التعرفة الجمركية وقائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي وقواعد المنشأ للسلع العربية. وبالرغم من الحماس لتنفيذ إجراءات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تتطلب مثابرة حثيثة في التناول من بينها تصفية القيود الإدارية والكمية والنقدية، والاتفاق على المواصفات والمقاييس وعلى القضايا الخاصة بالمنتجات الزراعية. وتشكل المنطقة الحرة حلقة أولى نحو إقامة سوق عربية كبرى والعمل ككتل اقتصاد إقليمي عربي في تعامله مع التكتلات الإقليمية الأخرى، ومقابلة متطلبات منظمة التجارة العالمية.

٢,١ موجز نشاط المؤسسة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال عام ١٩٩٨ (حوالي ١٢٣) مليون دولاراً أمريكياً (نحو ٣٧ مليون ديناراً كويتياً)، وبلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (نحو ١٥٨) مليون دولاراً أمريكياً (نحو ٤٧,٧ مليون ديناراً كويتياً) كما في ١٩٩٨/١٢/٣١، وبلغت قيمة العمليات المنفذة (الالتزامات القائمة) في إطار العقود السارية (٥٣,٦) مليون دولاراً أمريكياً (نحو ١٦,٢ مليون ديناراً كويتياً).

وفي مجال الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة تقديم خدماتها في مجال الترويج للاستثمار، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية وإصدار المسح السنوي الذي يرصد مناخ الاستثمار في الدول العربية،

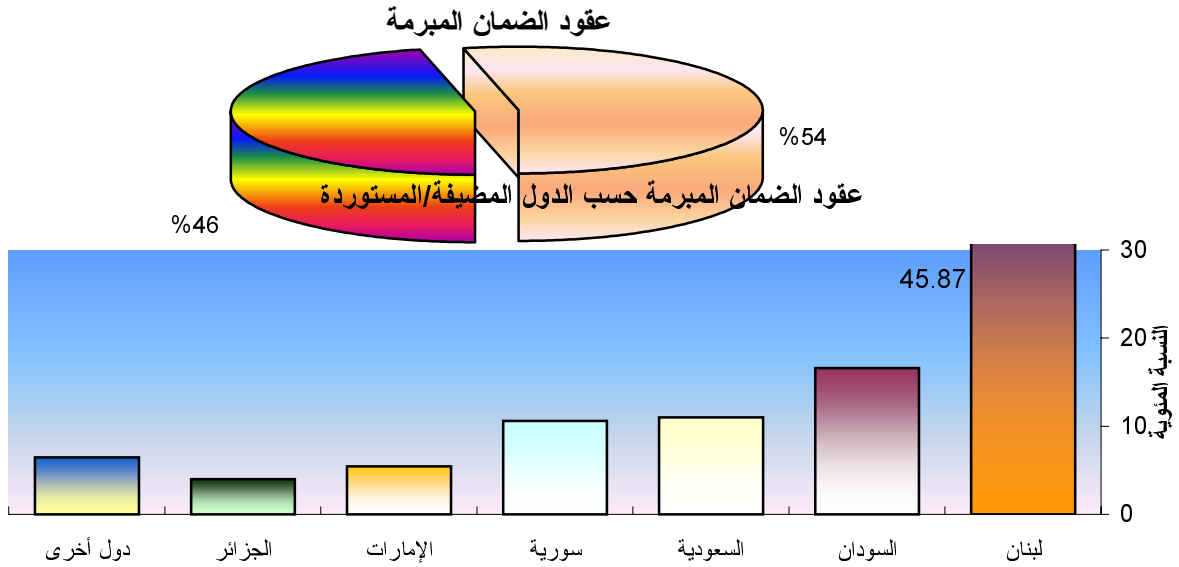
وإعداد الدراسات والبحوث التي تستهدف بث الوعي الاستثماري. كما استمرت في جهودها الرامية إلى النهوض بقدرة العاملين على مختلف المستويات في المجالات المؤثرة على أنشطة المؤسسة كالتسويق والترويج والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة وتأسيس نظام التراسل الإلكتروني والعمل على إحلاله تدريجياً محل التراسل التقليدي كلما أمكن ذلك، والمباشرة بإنشاء موقع للمؤسسة على الشبكة الدولية (الإنترنت) لتطويع وسائل الاتصال والارتباط بالأسواق بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة. كما عملت المؤسسة على توثيق روابطها بالأجهزة الوطنية للضمان وتلك المختصة بترويج الاستثمار في الدول الأعضاء وغرف التجارة العربية والعربية المشتركة ومؤسسات الضمان غير العربية ومنظمات العمل العربي المشترك العاملة في مجال التمويل والتنمية القطاعية والتدريب، فضلاً عن تعاونها وتفاعلها الإيجابي مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمبادرات الإقليمية خارج الوطن العربي التي سعت للإفادة من خبرة المؤسسة في بناء النظام العربي للضمان.

١.٢ عقود الضمان :

١.١.٢ إجمالي العقود المبرمة :

تم خلال العام لإبرام خمسين عقد ضمان بلغت قيمتها (١٢٢.٧٦٥.١٦٢) دولاراً أمريكياً (٣٧.١١٥.٥٩٦) دك.^١، منها سبعة عقود في إطار نظام ضمان الاستثمار بلغت قيمتها الإجمالية (٦٥.٩٧٢.١٣٤) دولاراً أمريكياً (١٩.٩٤٥.٣٥٦) دك.)، وثلاثة وأربعون عقداً في إطار نظام ضمان ائتمان الصادرات بقيمة إجمالية بلغت (٥٦.٧٩٣.٠٢٨) دولاراً أمريكياً (١٧.١٧٠.٢٤٠) دك.). (أنظر الجدول رقم ١).

و بالمقارنة بقيمة العقود المبرمة خلال العام الماضي و التي بلغت قيمتها الإجمالية (٦٩.٧٠٣.٨٦٤) دولاراً أمريكياً (٢١.٢٤٩.٢٢٣) دك.)^٢، فإن نسبة الزيادة بلغت ٧٦,١%.



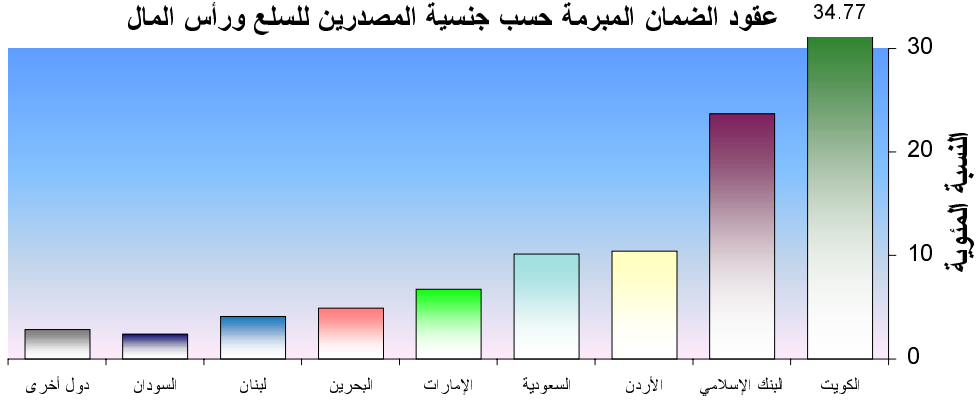
بلغ عدد الدول المستوردة للسلع والمضيفة للاستثمار خلال العام سبع عشرة دولة عربية جاءت في مقدمتها الجمهورية اللبنانية بنسبة ٤٥,٨٧%، تليها جمهورية السودان بنسبة ١٦,٦٠%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ١١% ثم الجمهورية العربية السورية بنسبة ١٠,٦٠%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥,٤٥%، فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة ٤% وإحدى عشرة دولة عربية أخرى مجتمعة بنسبة ٦,٤٨%.

و بلغ عدد الدول المصدرة للسلع ورأس المال إحدى عشرة دولة بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية جاءت في مقدمتها دولة الكويت بنسبة ٣٤,٧٧%، ثم البنك الإسلامي للتنمية بنسبة ٢٣,٦٦% ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة ١٠,٤٥%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ١٠,١٢%، فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦,٧٤% ثم دولة البحرين بنسبة ٤,٨٩% تليها الجمهورية اللبنانية بنسبة ٤,١١% فجمهورية السودان بنسبة ٢,٤٤%، تأتي بعدها الجمهورية العربية السورية فجمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية، والمملكة المغربية بنسبة إجمالية قدرها ٢,٨٢%.

^١ دولار أمريكي واحد = ٠,٣٠٢٣٣ دينار كويتي كما في ١٩٩٨/١٢/٣١

^٢ دولار أمريكي واحد = ٠,٣٠٤٨٥ دينار كويتي كما في ١٩٩٧/١٢/٣١

عقود الضمان المبرمة حسب جنسية المصدرين للسلع ورأس المال



٢,١,٢ تفاصيل العقود المبرمة:

١,٢,١,٢ عقود ضمان الاستثمار:

توزعت جنسيات المستثمرين بين دولة الكويت بنسبة ٥٦% والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة ٤٤%. فسي حين توزعت الاستثمارات المضمونة على كل من الجمهورية اللبنانية بنسبة ٨٣% والجمهورية العربية السورية بنسبة ١٧%.

وفي ما يلي تفاصيل العقود المبرمة خلال العام:

١. عقد ضمان قرض أبرم مع البنك الإسلامي للتنمية لضمان قرض إلى الجمهورية اللبنانية لتمويل شبكة كهرباء توتر عالي، بقيمة ٢٩.٠٥٢.١٣٤ دولاراً أمريكياً (٨.٧٨٣.٣٣٢ دك.).

٢. عقد ضمان استثمار مباشر في الجمهورية اللبنانية لبناء موقف للسيارات في مطار بيروت الدولي، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة ٢٥.٧٠٠.٠٠٠ دولاراً أمريكياً (٧.٧٦٩.٨٨١ دك.).

٣. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة سياحية في الجمهورية العربية السورية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة ٢,٢٠ مليون دولاراً أمريكياً (٦٦٥.١٢٦ دك.).

٤. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة سياحية في الجمهورية العربية السورية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة ٢,٢٠ مليون دولاراً أمريكياً (٦٦٥.١٢٦ دك.).

٥. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة سياحية في الجمهورية العربية السورية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة ٤,٦٢ مليون دولاراً أمريكياً (١.٣٩٦,٧٦٥ دك.).

٦. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة سياحية في الجمهورية العربية السورية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة ١,١٠ مليون دولاراً أمريكياً (٣٣٢.٥٦٣ دك.).

٧. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة سياحية في الجمهورية العربية السورية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة ١.١٠ مليون دولاراً أمريكياً (٣٣٢.٥٦٣ دك.).

٢.٢.١,٢ عقود ضمان انتماء الصادات:

بلغ عدد الدول المصدرة إحدى عشرة دولة جاءت في مقدمتها المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة ٢٢,٥٩%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٢١,٨٧%، فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٤,٥٨% ثم دولة البحرين بنسبة ١٠,٥٦% تليها دولة الكويت بنسبة ١٠,١٥%، فالجمهورية اللبنانية بنسبة ٨,٨٩% فالجمهورية السودانية بنسبة ٥,٢٨%، تأتي بعدها الجمهورية العربية السورية فالجمهورية المصرية العربية فالجمهورية التونسية، والمملكة المغربية بنسبة إجمالية قدرها ٦,٠٨% (انظر الجدول رقم ٢).

و بلغ عدد الدول المستوردة ١٧ دولة جاءت في مقدمتها جمهورية السودان بنسبة ٣٥,٨٨%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٣,٧٧% ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١١,٧٩%، فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة ٨,٦٩% ثم الجمهورية العربية السورية بنسبة ٣,١٧%، ثم المملكة المغربية بنسبة ٢,٨٨%، فالجمهورية اللبنانية بنسبة ٢,٧٤%، فالجمهورية العربية الليبية

الشعبية الاشتراكية العظمى بنسبة ٢,٦%، وجمهورية مصر العربية بنسبة ٢,٥٢%، ثم كل من دولة الكويت، دولة قطر، المملكة الأردنية الهاشمية، سلطنة عُمان، دولة البحرين، الجمهورية اليمنية، الجمهورية التونسية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية بنسبة إجمالية قدرها ٥,٩٦% (انظر الجدول رقم ٢).

وفي ما يلي تفاصيل العقود المبرمة خلال العام:

١. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من الإسمنت إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد ثلاثة ملايين دولار أمريكي (٩٠٦.٩٩٠ دك.).

٢. عقد ضمان انتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع مؤسسة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من دهانات مختلفة إلى مستوردين من القطاع الخاص في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٢٥٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٧٥.٥٨٣ دك.).

٣. عقد ضمان انتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من الأسمدة السائلة المركبة إلى مستورد من القطاع الخاص في الجمهورية اللبنانية. بلغت قيمة العقد (١٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٣٠.٢٣٣ دك.).

٤. عقد ضمان انتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من دهانات السيارات إلى عدة مستوردين من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٤٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (١٢٠.٩٣٢ دك.).

٥. عقد ضمان انتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من دهانات السيارات إلى مستورد من القطاع الخاص في دولة الكويت. بلغت قيمة العقد (٣٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٩٠.٦٩٩ دك.).

٦. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من الإسمنت الأسود إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد ثلاثة ملايين دولار أمريكي (٩٠٦.٩٩٠ دك.).

٧. عقد ضمان انتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع مؤسسة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من الأدوات الكهربائية إلى مستورد من القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة. بلغت قيمة العقد (٤٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (١٢٠.٩٣٢ دك.).

٨. عقد ضمان انتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من أنظمة الري بالتنقيط إلى عدة مستوردين من القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية. بلغت قيمة العقد (٣٨٠.٠٠٠) دولار أمريكي (١١٤.٨٨٥ دك.).

٩. عقد ضمان انتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع مؤسسة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من الأجهزة الكهربائية إلى عدة مستوردين من القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر. بلغت قيمة العقد مليون دولار أمريكي (٣٠٢.٣٣٠ دك.).

١٠. عقد ضمان انتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر غير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الأردنية لضمان انتمان صادراتها من الأدوية إلى مستورد من القطاع الخاص في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. بلغت قيمة العقد أربعة ملايين دولار أمريكي (١.٢٠٩.٣٢٠ دك.).

١١. عقد ضمان انتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية السعودية لضمان انتمان صادراتها من أجهزة ري محوري ومضخات أعماق توريبيئية ومعدات حرق وحصاد إلى مستوردين من القطاع الخاص في كل من الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وسلطنة عُمان والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية. بلغت قيمة العقد (٢.٨٥٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٨٦١.٦٤١ دك.).

١٢. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية السعودية لضمان ائتمان صادراتها من كابلات كهربائية ذات توتر عال إلى مستورد من القطاع الخاص في الجمهورية اللبنانية. بلغت قيمة العقد (١.٢٤٥.٤١٣) دولارا أمريكيا (٣٧٦.٥٢٦ دك.).

١٣. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية السعودية لضمان ائتمان صادراتها من المنيبات العطرية إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد مليوني دولار أمريكي (٦٠٤.٦٦٠ دك.).

١٤. عقد ضمان ائتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية السعودية لضمان ائتمان صادراتها من المنتجات المتنوعة إلى عدة مستوردين من القطاع الخاص في ست عشرة دولة عربية. بلغت قيمة العقد (١٢) مليون ريال سعودي (٣.١٩٩.٤٨٨) دولارا أمريكيا (٩٦٧.٢٩٩ دك.).

١٥. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية السعودية لضمان ائتمان صادراتها من بطانة السجاد الأولية والثانوية إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية. بلغت قيمة العقد (٢٥٠.٠٠٠) دولارا أمريكي (٧٥,٥٨٣ دك.).

١٦. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية السعودية لضمان ائتمان صادراتها من اسطوانات الغاز إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد (٢.٣٧٦.٠٠٠) دولار أمريكي (٧١٨.٣٣٦ دك.).

١٧. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية السعودية لضمان ائتمان صادراتها من زيوت وشحوم معدنية إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد (٥٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (١٥١.١٦٥ دك.).

١٨. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان ائتمان صادراتها من القرطاسية إلى مستورد من القطاع العام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. بلغت قيمة العقد (٦٩٨.٨٨٠) فرنكا سويسريا (٥٠٧.٢٤٣) دولارا أمريكيا (١٥٣.٣٥٥ دك.).

١٩. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان ائتمان صادراتها من المواد الغذائية إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (١.٥٠٠.٠٠٠) درهم إماراتي (٤٠٨.٤٣٧) دولارا أمريكيا (١٢٣.٤٨٣ دك.).

٢٠. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان ائتمان صادراتها من قصب وتشكيل إلى مستورد من القطاع الخاص في الجمهورية العربية السورية. بلغت قيمة العقد (١.٥١٤.٥١١) دولارا أمريكيا (٤٥٧.٨٨٢ دك.).

٢١. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان ائتمان صادراتها من السكر الأبيض إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٥.٨٥٠.٠٠٠) دولارا أمريكي (١.٧٦٨.٦٣١ دك.).

٢٢. عقد ضمان ائتمان مشترين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع مؤسسة مصرفية ومركزها دولة البحرين لضمان التسهيلات الائتمانية المقدمة منها إلى جمهورية السودان لتمويل استيراد منتجات نفطية. بلغت قيمة العقد ستة ملايين دولار أمريكي (١.٨١٣.٩٨٠ دك.).

٢٣. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية لضمان ائتمان صادراتها من منتجات بترولية إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد (٥٠٠.٠٠٠) دولارا أمريكي (١٥١.١٦٥ دك.).

٢٤. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية لضمان ائتمان صادراتها من منتجات بترولية إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد (٥٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (١٥١.١٦٥ دك.).

٢٥. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية لضمان ائتمان صادراتها من المباني الحديدية مسبقة الصنع إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٢٨١.٦٠٠) ريال سعودي (٧٥.٠٨١) دولاراً أمريكياً (٢٢.٦٩٩ دك.).

٢٦. عقد ضمان ائتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية لضمان ائتمان صادراتها من المواد العازلة إلى عدة مستوردين من القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (١.٤٠٣.٠٠٠) دينار كويتي (٤.٦٤٠.٦٢٤) دولاراً أمريكياً.

٢٧. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية لضمان ائتمان صادراتها من المباني الحديدية مسبقة الصنع إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (١٨٢.٧٧١) ريالاً سعودياً (٤٨.٧٣١) دولاراً أمريكياً (١٤.٧٣٣ دك.).

٢٨. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية اللبنانية لضمان ائتمان صادراتها من منصات عرض بلاستيكية إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٢٥٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٧٥.٥٨٣ دك.).

٢٩. عقد ضمان ائتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية اللبنانية لضمان ائتمان صادراتها من مواد التغليف إلى مستوردين من القطاع الخاص في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٩٠٠.٠٠٠) دولاراً أمريكياً (٢٧٢.٠٩٨ دك.).

٣٠. عقد ضمان ائتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية اللبنانية لضمان ائتمان صادراتها من الأسمدة العضوية إلى مستوردين من القطاع الخاص في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٦٠٠.٠٠٠) دولاراً أمريكياً (١٨١.٣٩٨ دك.).

٣١. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية اللبنانية لضمان ائتمان صادراتها من المعدات الصناعية إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٥٢.٥٠٠) دولار أمريكي (١٥.٨٧٢ دك.).

٣٢. عقد ضمان ائتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع مؤسسة من الجنسية اللبنانية لضمان ائتمان صادراتها من معدات البناء إلى عدة مستوردين من القطاع الخاص في جمهورية مصر العربية. بلغت قيمة العقد (٨٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٢٤١.٨٦٤ دك.).

٣٣. عقد ضمان ائتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية اللبنانية لضمان ائتمان صادراتها من مواد تجميل ومستحضرات طبية إلى عدة مستوردين من القطاع الخاص في ثمان دول عربية. بلغت قيمة العقد (١.١٧٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٣٥٣.٧٢٨ دك.).

٣٤. عقد ضمان ائتمان صادرات (شامل) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية اللبنانية لضمان ائتمان صادراتها من بلاط السيراميك إلى عدة مستوردين من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (١.٢٧٥.٠٠٠) دولار أمريكي (٣٨٥.٤٧١ دك.).

٣٥. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية السودانية لضمان ائتمان صادراتها من السمسم إلى مستورد من القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة. بلغت قيمة العقد ثلاثة ملايين دولار أمريكي (٩٠٦.٩٩٠ دك.).

٣٦. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع مصدر من الجنسية السورية لضمان ائتمان صادراته من الأوبئة إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد (٥٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (١٥١.١٦٥ د.ك.).

٣٧. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع مصدر من الجنسية السورية لضمان ائتمان صادراته من البورينا إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد (٥٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي (١٥١.١٦٥ د.ك.).

٣٨. عقد ضمان اعتماد مستندي ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع مصدر من الجنسية السورية لضمان ائتمان صادراته من الأوبئة إلى مستورد من القطاع الخاص في جمهورية السودان. بلغت قيمة العقد (٥٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (١٥١.١٦٥ د.ك.).

٣٩. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية المصرية لضمان ائتمان صادراتها من رقائق الألمنيوم المثبتة على ورق مقوى إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (١٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٣٠.٢٣٣ د.ك.).

٤٠. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية المصرية لضمان ائتمان صادراتها من المقاطع الحديدية إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة المغربية. بلغت قيمة العقد مليون دولار أمريكي (٣٠٢.٣٣٠ د.ك.).

٤١. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية التونسية لضمان ائتمان صادراتها من الإطارات المطاطية إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة المغربية. بلغت قيمة العقد (٥٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (١٥١.١٦٥ د.ك.).

٤٢. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية المغربية لضمان ائتمان صادراتها من المنسوجات إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (١٥٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٤٥.٣٥٠ د.ك.).

٤٣. عقد ضمان ائتمان صادرات (محدد) ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، أبرم مع شركة من الجنسية المغربية لضمان ائتمان صادراتها من أقمشة الستائر إلى مستورد من القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بلغت قيمة العقد (٢٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي (٦٠.٤٦٦ د.ك.).

٣.١.٢ تصنيف السلع محل الضمان:

توزعت السلع محل الضمان خلال عام ١٩٩٨ على النحو التالي:

منتجات نفطية وبتروكيماوية (نفط خام، زيوت تشحيم، أصباغ، مزيبات عطرية وزيت الكاز) بنسبة ١٨.٤%، مواد بناء (إسمنت وسيراميك) بنسبة ١٢,٨١%، منتجات غذائية (رقائق البطاطس والذرة وسكر أبيض) بنسبة ١١,٠٢%، أدوية ومساحضرات تجميل بنسبة ١٠,٨٦%، مواد عازلة بنسبة ٨,١٧%، منتجات معدنية (موصلات ألمنيوم، مبانتي حديدية مسبقة الصنع، أسطوانات غاز مسيل ومقاطع حديدية) بنسبة ٦,٣٤%، ومنتجات أخرى متنوعة بنسبة ٣٢,٤%.

٤,١,٢ إجمالي العقود السارية و الالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (١٥٧.٩٧٩.٢٦٤) دولارا أمريكيا (٤٧.٧٦١.٨٧٩ د.ك.) كما في ١٩٩٨/١٢/٣١ توزعت بنسبة ٤٩,٦٥% لعقود ضمان الاستثمار و ٥٠,٣٥% لعقود ضمان ائتمان الصادرات. بلغت قيمة العمليات المنفذة في إطار إجمالي العقود السارية (٥٣.٦٠٧.٨٨١) دولارا أمريكيا (١٦.٢٠٧.٢٧٢ د.ك.) بنسبة ٣٣,٩% من إجمالي العقود السارية. ويمثل هذا المبلغ التزامات الضمان القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة في ١٩٩٨^٣. (انظر الجدول رقم ٤).

^٣ تمثل التزامات الضمان القائمة ما يلي:

- بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار: قيمة ما نفذ من استثمار.
- بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات: قيمة الشحنات المنفذة و لم تسدد بعد.
و لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع، إذ لا يكون ذلك إلا عند تحقق خطر في أي منها

٥,١,٢ إيرادات الضمان:

بلغ إجمالي إيرادات الضمان خلال العام (٩٥٤,٠٦٥) دولاراً أمريكياً (٢٩١.٤٢٧ دك.) بنسبة نقص بلغت ١٠,١% عن إجمالي إيرادات الضمان خلال ١٩٩٧ البالغة (١.٠٦١.١٥٨) دولاراً أمريكياً (٣٨٦.٥٨٦ دك.). ورغم ارتفاع حجم العقود المبرمة خلال العام بنسبة ٧٦,١% إلا أن ذلك لم ينعكس على زيادة إيرادات الضمان حيث يتوقف ذلك على تنفيذ عقود الضمان. وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٧٩% من العقود المبرمة هذا العام لم تنفذ وينتظر تنفيذها خلال عام ١٩٩٩.

٢.٢ التعويض :

صرفت المؤسسة تعويضاً بقيمة (٢٥.٤٩٠) دولاراً أمريكياً لأحد المصدرين عن تحقق خطر تجاري في إطار عقد ضمان ائتمان صادرات. تم تكليف إحدى شركات تحصيل الديون لاسترداد المبلغ من المستورد وهناك مؤشرات إيجابية على إمكانية تحصيله.

٣,٢ إعادة التأمين :

قطعت المؤسسة شوطاً لا بأس به لإبرام اتفاقية لإعادة التأمين على المخاطر غير التجارية لضمان ائتمان الصادرات، ستكون حصة معيد التأمين مليون دولار أمريكي في كل دولة من الدول الأعضاء. يضاف إلى ذلك مساع أخرى لإبرام اتفاقية ثانية لإعادة التأمين على المخاطر التجارية وغير التجارية لضمان ائتمان الصادرات، وهناك بوادر مشجعة على إبرام الاتفاقية خلال عام ١٩٩٩.

٤,٢ تسويق خدمات الضمان:

شملت جهود المؤسسة لتسويق خدمات الضمان في مختلف الدول العربية ما يلي:

١,٤,٢ أوفدت المؤسسة بعثات ميدانية إلى ثماني دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية والجمهورية المصرية العربية إضافة إلى الزيارات الميدانية في كل من دولة قطر وفي المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي في مدينة الرياض، حيث تمت زيارة ٢٨٥ شركة في تلك الدول.

٢,٤,٢ تم تنظيم تسع ندوات تعريفية بخدمات المؤسسة في كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية والجمهورية المصرية العربية، وبلغ عدد المشاركين نحو ٢٣٥ مشاركاً من شركات الاستثمار والتصدير والبنوك.

٣,٤,٢ أوفدت المؤسسة بعثات تسويق إلى تسعة معارض عربية.

٤.٤.٢ تم تنفيذ عدة حملات بريدية شملت نحو ٥٣٤٧ شركة ومصرف.

٥,٤,٢ شاركت المؤسسة في سبعة مؤتمرات واجتماعات عربية ذات العلاقة بقضايا الاستثمار والتمويل والتجارة للتعريف بما تقدمه من خدمات.

٦,٤,٢ تم خلال العام توقيع خمس اتفاقيات إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات الضمان وبهذا يصل عدد المنتجين بالعمولة إلى (٣٦) منتجاً موزعين على (١٢) دولة عربية.

٧,٤,٢ تم توسيع قاعدة بيانات العملاء المحتملين للمؤسسة حيث تم رصد ما يزيد على ١٤ ألف شركة جديدة. تم إدخال بيانات ١١٥٠ شركة منها في قاعدة البيانات على الحاسوب وجاري العمل على إدخال بيانات باقي الشركات.

٨,٤,٢ جاري العمل على تطوير وتحسين وسائل عرض خدمات المؤسسة من كتيبات تعريف وأقراص حاسوب مدمجة، كما أن العمل جارٍ على إنشاء موقع Web site خاص بخدمات المؤسسة على شبكة الإنترنت.

٥,٢ التعاون مع هيئات الضمان:

١,٥,٢ انعقد الاجتماع السادس لملتقى هيئات الضمان في الدول العربية بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٠٩ في عمان، تناول الاجتماع بالبحث والنقاش موضوع منتجات الضمان الجديدة بمشاركة خبراء دولي في موضوع الضمان مما أثرى أعمال الاجتماع.

٢,٥,٢ بمناسبة مشاركة وفد المؤسسة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت هذا العام في واشنطن قام الوفد بزيارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الميجا) حيث تمت مناقشة النواحي الفنية للضمانات وأوجه التعاون المشترك. -

جدول رقم (١)
قيمة العقود المبرمة خلال عام ١٩٩٨ موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب أنواع العقود
(بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)*

النسبة إلى الإجمالي %	الإجمالي		النسبة %	عقود الصادرات		النسبة %	عقود الاستثمار		القطر المضيف/المستورد
	دينار	دولار		دينار	دولار		دينار	دولار	
45.87	17,024,462	56,310,859	2.74	471,249	1,558,725	82.99	16,553,213	54,752,134	الجمهورية اللبنانية
16.60	6,160,266	20,375,968	35.88	6,160,266	20,375,968				جمهورية السودان
11.00	4,081,018	13,498,549	23.77	4,081,018	13,498,549				المملكة العربية السعودية
10.60	3,935,679	13,017,823	3.17	543,536	1,797,823	17.01	3,392,143	11,220,000	الجمهورية العربية السورية
5.45	2,024,348	6,695,818	11.79	2,024,348	6,695,818				دولة الإمارات العربية المتحدة
4.00	1,491,488	4,933,312	8.69	1,491,488	4,933,312				الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
1.33	493,799	1,633,312	2.88	493,799	1,633,312				المملكة المغربية
1.20	445,599	1,473,883	2.60	445,599	1,473,883				الجمهورية العربية الليبية
1.17	433,324	1,433,280	2.52	433,324	1,433,280				جمهورية مصر العربية
0.75	277,109	916,576	1.61	277,109	916,576				دولة الكويت
0.68	251,931	833,296	1.47	251,931	833,296				دولة قطر
0.37	136,044	449,984	0.79	136,044	449,984				المملكة الأردنية الهاشمية
0.31	115,882	383,296	0.67	115,882	383,296				سلطنة عمان
0.31	113,649	375,910	0.66	113,649	375,910				دولة البحرين
0.19	70,537	233,312	0.41	70,537	233,312				الجمهورية اليمنية
0.14	50,385	166,656	0.29	50,385	166,656				الجمهورية التونسية
0.03	10,076	33,328	0.06	10,076	33,328				الجمهورية الموريتانية الإسلامية
100	37,115,596	122,765,162	100	17,170,240	56,793,028	100	19,945,356	65,972,134	الإجمالي العام
					46.3			53.7	النسبة إلى الإجمالي %

• دولار أمريكي واحد = ٠,٣٠٢٣٣ دينار كويتي

جدول رقم (٢)
التوزيع القطري لعقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام ١٩٩٨
(القيمة بالدولار الأمريكي، الإجمالي بالدينار الكويتي و الدولار الأمريكي أيضا)

الإجمالي		المغرب	تونس	مصر	سوريا	السودان	لبنان	الكويت	البحرين	الإمارات	السعودية	الأردن	جنسية الأطراف المضمونة/ القطار المستوردة
دولار	دينار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	
6,160,266	20,375,968				1,500,000		200,000	1,000,000	6,000,000		5,675,968	6,000,000	جمهورية السودان
4,081,018	13,498,549	350,000		100,000			2,927,500	3,282,612		6,258,437		580,000	المملكة العربية السعودية
2,024,348	6,695,818					3,000,000	720,000	1,389,210			366,608	1,220,000	دولة الإمارات العربية المتحدة
1,491,488	4,933,312										933,312	4,000,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
543,536	1,797,823						50,000			1,514,511	233,312		الجمهورية العربية السورية
493,799	1,633,312		500,000	1,000,000							133,312		المملكة المغربية
471,249	1,558,725										1,378,725	180,000	الجمهورية اللبنانية
445,599	1,473,883									507,243	966,640		الجمهورية العربية الليبية
433,324	1,433,280						800,000				633,280		جمهورية مصر العربية
277,109	916,576						50,000				566,576	300,000	دولة الكويت
251,931	833,296						50,000				233,296	550,000	دولة قطر
136,044	449,984						100,000				349,984		المملكة الأردنية الهاشمية
115,882	383,296										383,296		سلطنة عمان
113,649	375,910						50,000	92,614			233,296		دولة البحرين
70,537	233,312						100,000				133,312		الجمهورية اليمنية
50,385	166,656										166,656		الجمهورية التونسية
10,076	33,328										33,328		الجمهورية الموريتانية الإسلامية
	56,793,028	350,000	500,000	1,100,000	1,500,000	3,000,000	5,047,500	5,764,436	6,000,000	8,280,191	12,420,901	12,830,000	الإجمالي بالدولار الأمريكي
17,170,240		105,816	151,165	332,563	453,495	906,990	1,526,011	1,742,762	1,813,980	2,503,351	3,755,212	3,878,895	المعادل بالدينار الكويتي
100		0.62	0.88	1.94	2.64	5.28	8.89	10.15	10.56	14.58	21.87	22.59	النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (٣)
التوزيع القطري لعقود ضمان الاستثمار المبرمة خلال عام ١٩٩٨
(القيمة بالدولار الأمريكي، الإجمالي بالدينار الكويتي و الدولار الأمريكي أيضا)

الإجمالي		البنك الإسلامي للتنمية	الكويت	جنسية الأطراف المضمونة/ الأقطار المستوردة
دينار	دولار	دولار	دولار	
16,553,213	54,752,134	29,052,134	25,700,000	الجمهورية اللبنانية
3,392,143	11,220,000		11,220,000	الجمهورية العربية السورية
	65,972,134	29,052,134	36,920,000	الإجمالي بالدولار الأمريكي
19,945,356		8,783,332	11,162,024	المعادل بالدينار الكويتي
100		44.04	55.96	النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (٤)
قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في ٣١/١٢/١٩٩٨ حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب أنواع العقود
بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي (١)

الالتزامات القائمة (١)	النسبة إلى الإجمالي %	الإجمالي		عقود الصادرات السارية		عقود الاستثمار السارية (١)		القطر المضيف/المستورد
		دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	
433,726	1.24	590,660	1,953,690	590,660	1,953,690			الأردن
1,071,058	4.57	2,184,584	7,225,818	2,184,584	7,225,818			الإمارات
36,201	0.35	165,046	545,910	165,046	545,910			البحرين
	0.11	50,385	166,656	50,385	166,656			تونس
3,562,255	10.24	4,889,952	16,174,219	4,889,952	16,174,219			الجزائر
2,002,437	8.72	4,167,165	13,783,491	4,167,165	13,783,491			السعودية
5,848,639	17.62	8,414,828	27,833,257	8,414,828	27,833,257			السودان
770,943	9.20	4,394,843	14,536,573	558,653	1,847,823	3,836,190	12,688,750	سورية
	0.33	156,697	518,296	156,697	518,296			عمان
	0.60	284,382	940,634	284,382	940,634			قطر
33,492	1.05	499,120	1,650,905	499,120	1,650,905			الكويت
	0.93	445,599	1,473,884	445,599	1,473,884			ليبيا
1,562,061	38.89	18,574,939	61,439,286	470,283	1,555,531	18,104,656	59,883,755	لبنان
364,582	1.91	910,166	3,010,504	554,250	1,833,260	355,916	1,177,244	مصر
9,066	2.95	1,409,855	4,663,300	502,865	1,663,300	906,990	3,000,000	المغرب
512,812	1.09	522,888	1,729,529	10,076	33,328	512,812	1,696,201	موريتانيا
	0.21	100,770	333,312	100,770	333,312			اليمن
16,207,272	100	47,761,879	157,979,264	24,045,315	79,533,314	23,716,564	78,445,950	الإجمالي

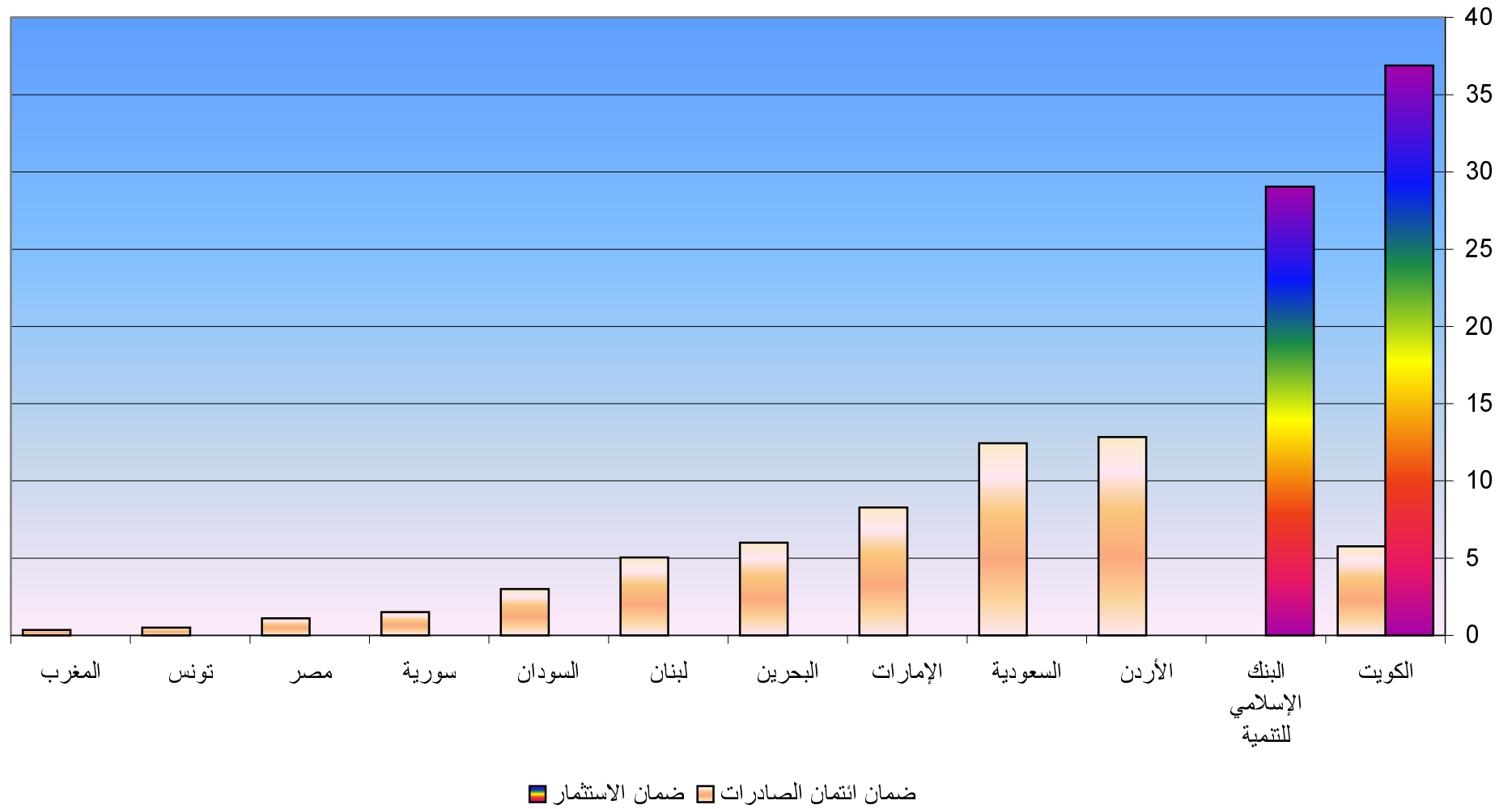
دولار أمريكي = ٠,٣٠٢٣٣ دينار كويتي

العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ

الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار، و بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد.

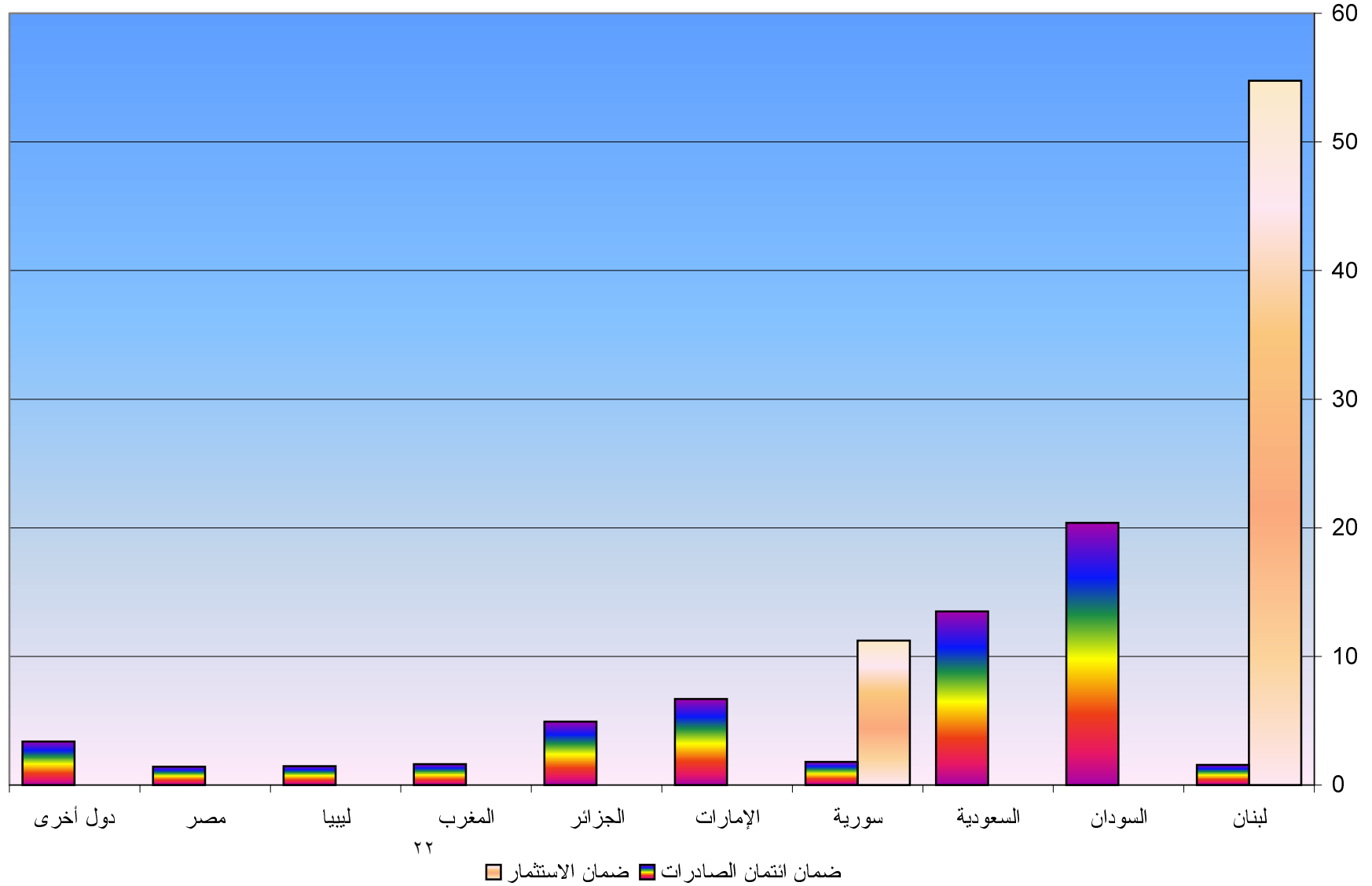
عقود الضمان المبرمة خلال العام ١٩٩٨
(حسب جنسية الأطراف المضمونة)

القيمة بملايين الدولارات



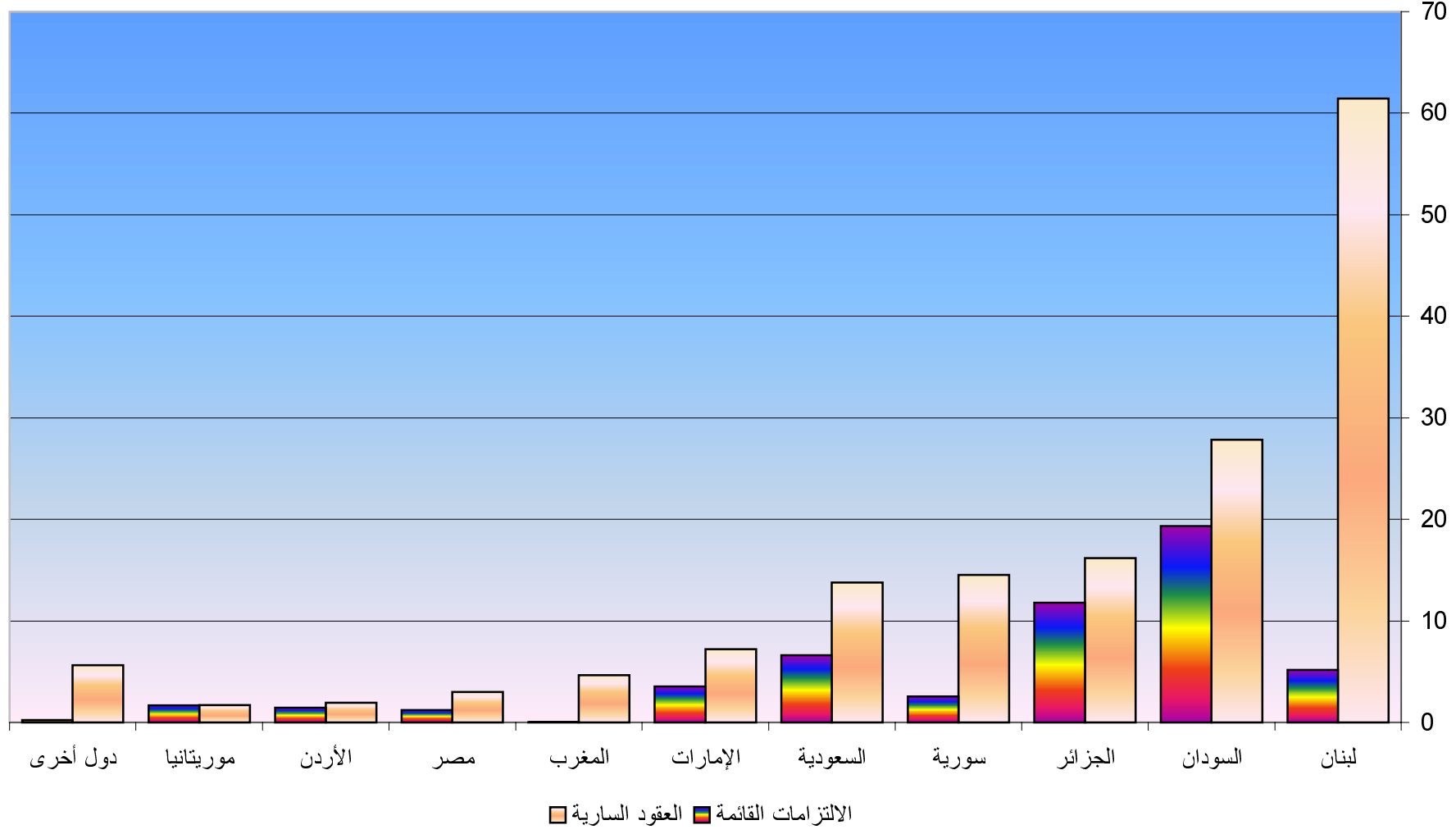
عقود الضمان المبرمة خلال العام ١٩٩٨
(موزعة حسب الإقطار المضيقة/المستوردة)

القيمة بملايين الدولارات



إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 1998/12/31
 (موزعة/حسب/الأقطار/المضيقة/المستوردة)

القيمة بملايين الدولارات



١,٣ التقارير والدراسات والمطبوعات:

في إطار هدف المؤسسة لنشر المعرفة وترقية الوعي الاستثماري في الدول العربية تابعت المؤسسة نشاطها بإصدار وتطوير تقرير مناخ الاستثمار وسلسلة الخلاصات المركزة والنشرة الشهرية وكذلك إصدار ثلاث مطبوعات متخصصة وسبع أوراق تعريفية عن المؤسسة وذلك على النحو التالي:-

١.١.٣ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية :

تم إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ١٩٩٧ في صورته النهائية في ٣٠/٤/١٩٩٨، وتم توزيعه على المؤسسات والهيئات الحكومية المعنية بالاستثمار والمهتمين بقضايا الاستثمار في الدول العربية والمنظمات العربية والدولية، كما بوشر بإعداد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ١٩٩٨.

٢,١,٣ سلسلة الخلاصات المركزة :

واصلت المؤسسة إصدار سلسلة "الخلاصات المركزة" التي تهدف إلى استعراض وتحليل ومتابعة محتويات ونتائج أهم التقارير والدراسات التي تصدر عن مراكز البحوث الاقتصادية الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بعمل المؤسسة وفي هذا الإطار تم إصدار ست خلاصات مركزة على النحو التالي:-

- "التقويم الانتماني في الأسواق الناشئة ووضعه في الدول العربية": استعرضت الخلاصة المركزة ما جاء في تقرير صادر عن مؤسسة الفاينانشيال تايمز البريطانية حول التقويم الانتماني في الأسواق الناشئة لعام ١٩٩٧ مع التركيز على منهج التقويم المتبع لديها ووضع الدول العربية.
- "روح المبادرة في الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة": تناولت الخلاصة ما جاء في تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان "الولايات المتحدة الأمريكية: المسح الاقتصادي لعام ١٩٩٧" ويوضح أهمية روح المبادرة في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ولوج مجالات جديدة وخلق وظائف في سوق العمل.
- "الاندماج والتملك: أداة دخول إلى القرن الحادي والعشرين": تناولت الخلاصة المركزة ظاهرة الاندماج والتملك التي أصبحت جزءاً من ظاهرة العولمة. وقد اعتمدت في إعدادها على عدد من التقارير والدراسات.
- "اليورو: الدوافع والمنافع": استعرضت الخلاصة المركزة تطورات مراحل الوحدة النقدية الأوروبية وتأثير طرح العملة الأوروبية الجديدة للتداول على المستويين الإقليمي والدولي. وقد اعتمدت في إعدادها على عدد من الدراسات والتقارير والمقالات المنشورة بالدوريات والصحف العربية والأجنبية.
- "المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الدول العربية": وقد استعرضت الخلاصة المركزة جهود المؤسسة في تأسيس المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية وتفصيل المنهجية التي اعتمدت لغرض تطوير مؤشر يعكس صورة واضحة عن مناخ الاستثمار في الدول العربية ويفيد في الاستدلال على التغييرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية فيها.
- "تقرير منظمة العمل الدولية بشأن أوضاع العمالة في العالم ١٩٩٨/١٩٩٩": تناولت الخلاصة الملامح العامة لهذا التقرير الهام الذي يصدر ضمن سلسلة جديدة تصدرها المنظمة في هذا الشأن، مستعرضة أهم المستجدات المتعلقة بأوضاع العمالة ومشكلة البطالة والقطاعات الأكثر تأثراً بها. واقترحت عدة وسائل لتطوير وتحسين طرق التعليم والتدريب المتبعة.

٣,١,٣ النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار" :

- صدر اثنا عشر عدداً من النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار" غطت الأشهر من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر من العام و تم توزيعها بمعدل ٥٥٠٠ نسخة شهريا على المؤسسات الاستثمارية والأفراد والجهات الأخرى المعنية بالاستثمار في الدول العربية.
- تناولت النشرة عدداً من القضايا الهامة من بينها عوامل نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية، و تكيف قطاع التأمين العربي مع المستجدات في هذا القطاع، و تحويل الشركات العالمية العربية إلى شركات مساهمة عامة، و المخاطر غير التجارية للاستثمار الخاص في البنية الأساسية، والترويج للقطر كمظلة لازمة للترويج القطاعي، وترويج المشاريع.
- كذلك غطت النشرة رسداً للاتجاهات المتعلقة بالاستثمار والمرتبطة به على المستويين الدولي والإقليمي وتضمن ذلك تكيف الدول النامية مع متطلبات مكافحة الفساد، و تكيف قطاع الخدمات المالية العربي مع التغيرات الدولية، و دخول الامتياز التجاري (الفرانشيز) في العالم العربي و تطور التجارة الإلكترونية والدور المتنامي للقطاع المالي الإسلامي.
- أشارت النشرة إلى عدد من التطورات والمستجدات المتنامية في مجال الاستثمار في الوطن العربي وتمت إضافة أبواب جديدة تتضمن (صدر مؤخرًا) الذي يستعرض دراسات وتقارير هامة خلال العام و (من خارج الحدود) الذي يرصد قضايا عالمية تهم المستثمر العربي وأصحاب القرار.

٤,١,٣ المطبوعات المتخصصة:

- أصدرت المؤسسة ثلاث مطبوعات وهي ترويج الاستثمار: التقنيات والتجارب، والتجارة العربية المتقابلة و مستجدات التجارة الدولية، والتأجير عبر الحدود. وقد تضمنت هذه المطبوعات أوراق عمل و خلاصة ثلاث ندوات نظمتها المؤسسة أو شاركت في تنظيمها في أوقات سابقة، وتم توزيع كل منها على أكثر من ٥٠٠ عنوان للإفادة منها من قبل المؤسسات والأفراد والجهات ذات الاهتمام بالمواضيع المطروحة فيها.

٥,١,٣ الأوراق التعريفية:

- "الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية":

تناولت الورقة أهم ملامح الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية التي أبرمت عام ١٩٨٠ وأصبحت نافذة في العام التالي. قدمت الورقة إلى اجتماع خبراء حول اتفاقيات الاستثمار الإقليمية والدولية وأبعادها التنموية دعت له منظمة الأونكتاد، وعقد في مدينة جنيف خلال الفترة ١-٣/٤/١٩٩٨.

- "ضمان الاستثمار في قطاع الثروة السمكية":

تطرفت الورقة إلى الأهمية الكبيرة التي توليها المؤسسة لقطاع الثروة السمكية نسبة لما يتمتع به الوطن العربي من مخزون سمكي وفير قابل للاستثمار التجاري. كما نوهت الورقة بالنشاط الترويجي الذي قامت به المؤسسة لعدد من مشروعات الثروة السمكية في البلدان العربية، واستعرضت الخدمات التي تقدمها المؤسسة لرجال الأعمال والمستثمرين والمصدرين والمقاولين والممولين العرب بدءاً من توفير الضمان في مجال الاستثمار والصادرات، وأنواع المخاطر المغطاة والإجراءات المتبعة في الضمان. كما تناولت الورقة أهم الأنشطة البحثية التي تقوم بها المؤسسة بهدف تشجيع الاستثمارات العربية البينية.

قدمت الورقة إلى "المؤتمر العربي الأول حول تنمية المصائد البحرية في الوطن العربي" الذي عقد بمدينة طرابلس في ليبيا خلال الفترة ٢٥-٢٧/٥/١٩٩٨ بتنظيم مشترك بين الاتحاد العربي لمنتجات الأسماك ومركز بحوث الأحياء البحرية في ليبيا. كذلك قدمت الورقة إلى "المؤتمر الأول لتنمية الاستثمارات والتجارة السمكية في الوطن العربي" الذي نظمه وزارة الصيد والاقتصاد البحري الموريتانية بالتعاون مع الاتحاد العربي لمنتجات الأسماك الذي عقد في مدينة نواكشوط خلال الفترة ٢-٥/١١/١٩٩٨.

- "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات العربية والقروض متوسطة وطويلة الأجل":

بينت الورقة الشروط الواجب توافرها في ضمان تمويل التجارة العربية البينية وضمان القروض لتحديد صلاحية عملية التصدير وأنواع المخاطر التجارية وغير التجارية والمستثناة وأنواع عقود الضمان. كما

عددت الورقة حجم عمليات ضمان تمويل التجارة العربية وحجم التعويضات حتى نهاية عام ١٩٩٧. كذلك تناولت الورقة تجربة المؤسسة في ضمان القروض باعتباره أحد أنواع الضمان ضد المخاطر غير التجارية، مشيرة إلى حجم عمليات ضمان القروض وحجم التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة.

قدمت الورقة إلى "المؤتمر والمعرض العربي الدولي للصناعات الغذائية وصناعات التعبئة والتغليف" المنعقد في بيروت خلال الفترة ٢٥-٣٠/٦/١٩٩٨ بتنظيم مشترك بين مجلة الاقتصاد والأعمال واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

● "الدور الإقليمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار":

تطرق الورقة - بعد التعريف بالمؤسسة وأهدافها ودورها في ضمان الاستثمار وضمن ائتمان الصادات - إلى دور المؤسسة الإقليمي المتنامي في مجال تقديم الخدمات المساندة للنشاط الاستثماري التي تشمل نشر المعرفة وتقديم المساعدة الفنية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز أنشطة الترويج الاستثماري للقطر وللقطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد وللفرص الاستثمارية التي تتبين فيها عناصر الجدوى الفنية والاقتصادية ومتطلبات السلامة المالية، إضافة إلى ترقية الجهود التنسيقية وأعمال حلقات الترابط فيما بين الجهات ذات الاهتمام المشترك.

قدمت الورقة إلى ورشة العمل الإقليمية حول "سياسات جذب الاستثمار في العالم العربي" المنعقدة في بيروت خلال الفترة ٢٨-٣٠/٩/١٩٩٨ بتنظيم مشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغرفة تجارة وصناعة بيروت وجبل لبنان ومصرف لبنان.

- "ضمان الاستثمار: الاتفاقيات والواقع":
- "استثمار الأموال العربية في الأقطار العربية":

استعرضت الورقة الأولى أهمية الضمان ودور المؤسسة في خلق نظام عربي للضمان وتحديد شروط الضمان وضوابطه وآليات تسوية النزاع. وتناولت الورقة الثانية الجهود الدولية لوضع تنظيم جماعي لحماية الاستثمار وبالمقابل الجهود العربية لتنظيم الاستثمار على المستوى القومي وما تمخضت عنه من اتفاقات، كما عرضت أحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية والقواعد العامة التي تحكمها.

قدمت الورقتان في إطار البرنامج التدريبي للمعهد العربي للتخطيط حول "تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر" الذي عقد في مدينة الكويت خلال الفترة ٣١/١٠-٤/١١/١٩٩٨.

● محفزات الاستثمار في الدول العربية ومعوقاته:

استعرضت الورقة مفهوم مناخ الاستثمار ومحفزاته وأهم المعوقات التي تؤثر عليه في الدول العربية في ضوء ما شهدته المنطقة العربية من تطورات وتغيرات خلال العقدين الأخيرين ودور المؤسسة في رصد ومتابعة هذه المستجدات.

قدمت هذه الورقة إلى مؤتمر "مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة" الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك الأردنية في مدينة إربد خلال الفترة ٢٣-٢٥/١١/١٩٩٨.

٦,١,٣ الدراسات:

بوشر بوضع تصور مبدئي واختيار خبراء متعاونين لإجراء دراسة عن تأثير استقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول العربية.

باشرت المؤسسة في إجراء اتصالات بشأن إعداد دراسة عن "فرص الاستثمار الخاص في قطاع التعليم والتدريب في الوطن العربي" بالتنسيق مع مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت وتم عقد اجتماعين تمهيديين لهذا الغرض.

تم تنشيط التعاون بين المؤسسة وبين المعهد العربي للتخطيط في الكويت وتضمن ذلك تدارس إعداد دراسة مشتركة حول "تحديد تعريف مصادر ووضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي".

٢,٣ ترويج الاستثمار:

تركز النشاط الترويجي للمؤسسة خلال الفترة موضع التقرير على ما يلي:-

١,٢,٣ في إطار الترويج للفرص الاستثمارية عرضت المؤسسة ٤٨ مشروعاً استثمارياً وعشر فرص تجارية في نشرة "ضمان الاستثمار" التي تصدرها المؤسسة والتي يتم توزيعها على المستثمرين والأجهزة المختصة والباحثين والمهتمين بقضايا الاستثمار في الدول العربية. وقد ركز العدد الأخير من النشرة للعام على ثماني فرص استثمارية عرضت في مؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر الذي شاركت المؤسسة في تنظيمه.

٢.٢.٣ في إطار دعم جهود الترويج للقطر لأغراض جذب الاستثمار وتبني أسلوب عملي يحدد فرص الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية وفي مشاريع محددة قامت المؤسسة بالتعاون مع بنك الخليج الدولي وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية المصرفية والشركة العربية للاستثمار والشركة العربية للاستثمارات البترولية وغرفة تجارة وصناعة البحرين بتنظيم مؤتمر "فرص الاستثمار في الجزائر" في البحرين خلال الفترة ٥-٦/١٢/١٩٩٨. وقد عبرت الجهات المنظمة وحكومة الجزائر والمشاركين في هذا المؤتمر عن تقديرهم العميق لدور المؤسسة في إطار جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر وللحث على المشاركة فيه والقيام بأعمال المقرر العام وإعداد البيان الختامي (باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية) وتوزيعه على كافة المشاركين والجهات المستهدفة للاستثمار في الجزائر والترويج له.

٣.٣ التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية:

١,٣.٣ وقعت المؤسسة خطاب تفاهم مع مؤسسة الأهرام في جمهورية مصر العربية بشأن التعاون بين المؤسستين في مجال تبادل المعلومات وإجراء الدراسات وعقد الندوات وورش العمل وحلقات النقاش، وكذلك في مجال الطباعة والنشر والتوزيع.

٢,٣.٣ وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع برنامج تمويل التجارة العربية بشأن تبادل البيانات المتعلقة بالتجارة العربية.

٣.٣.٣ شاركت المؤسسة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات على المستويين العربي والدولي. وقد كان الهدف من حضور هذه المؤتمرات واللقاءات -إلى جانب التعريف بخدمات المؤسسة وتسويقها- التعرف على القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدول العربية، والمشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع وفرص الاستثمار في الدول العربية وتنمية التجارة العربية البينية، وتوثيق العلاقة مع الهيئات العربية والدولية. وقد شملت المشاركة الاجتماعات واللقاءات المتعلقة بالعمل العربي المشترك لاسيما تلك الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللقاءات السنوية للمنظمات والاتحادات العربية المتخصصة. كما شاركت المؤسسة في اجتماع الهيئات المنظمة والراعية للمؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب واللجنة التحضيرية لمؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر باعتبارها أحد الجهات المنظمة. وعلى صعيد آخر حضرت المؤسسة عدة اجتماعات وندوات تناولت مواضيع ذات علاقة مباشرة بطبيعة عملها عقد أكثر من نصفها في دولة المجر (الكويت). كما حضرت المؤسسة الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاجتماع السنوي الثالث والعشرين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية.

٤,٣ أعمال الحاسوب:

١,٤,٣ تم إعداد برنامج جديد للمحاسبة المالية وتصميمه على الأجهزة الخاصة بالشؤون المالية، كما عدل هيكل التقارير لإصدارها وفقاً لنماذج البرنامج الجديد وإلغاء النماذج القديمة. كذلك تم تدريب العاملين في الشؤون المالية على كيفية تشغيل هذا البرنامج.

٢,٤,٣ استكمل برنامج التسويق في إدارة العمليات وتصميمه، وتدريب أحد العاملين على تشغيله وكذلك تم تدريب أحد موظفي مكتب المؤسسة في السعودية تمهيداً لاستخدامه. كما تم تعديل برنامج تحليل المخاطر، وبرنامج شؤون الموظفين، وبرنامج الرواتب.

٣,٤,٣ أنجز برنامج متابعة تدريب الموظفين بغرض تحليل ومتابعة الدورات المختلفة التي يقوم بها الموظفون لتقويمها من مختلف الجوانب. وقد تم ربط هذا البرنامج ببرامج شؤون الموظفين.

٤.٤.٣ بوشر بإعداد برنامج وسائل الإعلام الذي يتضمن معلومات أساسية عن مختلف وسائل الإعلام العربية والأجنبية (يشمل أسماء الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية والفضائية وغيرها) لغرض توفير قاعدة بيانات تسهل الرجوع إلى مصادر المعلومات بالسرعة الممكنة.

٥,٤,٣ شرع في إعداد تصور مبدئي للموقع الشبكي المقترح للمؤسسة والذي يتوقع أن يتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة وأغراضها، ووسائل عملها، وكيفية الاستفادة من خدماتها، والتقارير الدورية والدراسات التي تصدر عنها، وفرص الاستثمار المعروضة للترويج عن طريقها، كما تم تحديد أربعة بيوت خبرة متخصصة للنظر في إمكانية أن يطلب منها تقديم عروض فنية ومالية للقيام بتصميم وتنفيذ مشروع الموقع الشبكي المقترح وتمت التوصية باختيار أحدها للتفاوض معه بشأن تأسيس الموقع.

٦,٤,٣ قامت المؤسسة بتحديث أجهزة الحاسوب لديها لمواكبة المستجدات البرمجية ومقتضيات السرعة في إنجاز الأعمال. وفي هذا الصدد زودت المؤسسة بجهاز (ماكنتوش) لغرض استخدامه في طباعة وثائق المؤسسة وإخراجها بدءاً من العام المقبل وتم تدريب أحد الموظفين على تشغيله.

٧,٤,٣ تم ربط دور سكن العاملين في المؤسسة مع الشبكة الدولية (إنترنت) عن طريق المؤسسة.

٨,٤,٣ استكمل نسخ ٨٠% من وثائق المؤسسة لدواعي الاحتياط.

٥,٣ المكتبية :

١,٥,٣ استمرت المكتبة، خلال العام موضوع التقرير، في تنمية مجموعتها من مصادر المعلومات، فأضافت (٣٤٠) عنواناً إلى مجموعات الكتب العربية والأجنبية ليصبح رصيدها الحالي (٧٦٧٢) عنواناً إلى جانب وثائق وأوراق عمل وزعت في (١١) مؤتمراً عربياً وأجنبياً، فضلاً عن (١٥٠) تقريراً سنوياً من المنظمات العربية والدولية. كما ازداد عدد الدوريات العربية والأجنبية التي تشترك فيها المؤسسة إلى (١٣٦) دورية بعد إضافة (١١) دوريات عربية وأجنبية متخصصة.

٢,٥,٣ صدر خلال العام كشاف الدوريات العربية رقم (١٧) الذي يغطي عام ١٩٩٧، كما يجري حالياً إعداد الكشاف رقم (١٨) ليغطي ما نشر من أدبيات تتعلق بأهم الأحداث والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الوطن العربي خلال عام ١٩٩٨.

٣,٥,٣ باشرت المكتبة في أتمتة أدوات العمل بها، بتأسيس قواعد بيانات جديدة على الحاسوب لاستيعاب المؤتمرات والندوات وتكشيف الدوريات، ودراسة إمكانية إنشاء أرشيف صحفي إلكتروني.

٦,٣ التدريب والتأهيل:

مواصلة للجهود المبذولة لتوفير المهارات الفنية وترقية مستوى أداء العاملين في المؤسسة أفاد العاملون من المشاركة في ٢٤ دورة تدريبية حضرها ٤٣ موظفاً شارك بعضهم في أكثر من دورة. وقد غطت الدورات المجالات التالية:-

١,٦,٣ الدورات الفنية:

● تم تدريب أحد أعضاء الإدارة الاقتصادية في البرنامج السنوي الذي تعده سلطة التنمية الصناعية الماليزية في كوالالمبور لتدريب مسؤولي هيئات تشجيع الاستثمار، وذلك خلال الفترة من ٧/٢٧ إلى ٨/٨/١٩٩٨.

● شارك اثنان من العاملين في ورشة عمل أعدت لها ونفذتها مؤسسة ضمان ائتمان الصادرات البريطانية في لندن خلال الفترة من ٩/٣٠ إلى ١٠/١/١٩٩٨.

● شارك اثنان من العاملين في دورة متخصصة عن آليات تسويق خدمات الضمان نفذتها مؤسسة الضمان الهندية خلال الفترة ١٦-١٨/١١/١٩٩٨.

- شارك أحد العاملين في دورة تدريبية متخصصة في أمن الشبكات الداخلية وشبكة الإنترنت نفذتها شركة **Project Management System** في دبي خلال الفترة ٥-١٠/١٢/١٩٩٨.
- عقدت دورة تدريبية حول برنامج **CD/ISIS** شملت ٨ موظفين لغرض التدريب على استخدام هذا البرنامج بشكل سليم ومعالجة المشاكل التي تواجه تطبيقه، وتم التدريب من قبل خبير من مركز التوثيق والمعلومات في الجامعة العربية خلال الفترة ١٢-١٦/١٢/١٩٩٨ في مدينة الكويت.
- شارك أحد العاملين في ورشة عمل متخصصة ليوم واحد حول "إدارة المخاطر في عمليات الخزينة" نفذتها شركة **I.I Holding** في دبي خلال الفترة ٢٦-٢٧/١٠/١٩٩٨.
- شارك خمسة من العاملين في ورشة عمل متخصصة ليوم واحد حول "مواجهة علة القرن: مشكلة الحاسوب في العام ٢٠٠٠" نفذها معهد الدراسات المصرفية في الكويت يوم ٦/١٠/١٩٩٨.
- شارك اثنان من العاملين في "مؤتمر الكويت حول مشكلة سنة ٢٠٠٠" التي نفذها معهد الكويت للأبحاث العلمية في الكويت خلال الفترة ٧-٩/١٢/١٩٩٨.

٢,٦,٣ دورات الحاسوب :

- تمت المشاركة في ست دورات متقدمة في الحاسوب أفاد منها أربعة من العاملين والتحق سبعة آخرون في سبع دورات حاسوب أساسية (ويندوز، اكسل، وينورد... الخ) لمدة ثلاثة أشهر في الكويت.

٣,٦,٣ دورات اللغة الإنجليزية :

- أفاد ستة من بين العاملين في الخدمات المساندة من المشاركة في ثلاث دورات في اللغة الإنجليزية في مركز الدراسات الإنجليزية في الكويت.

٧,٣ النشاط الإعلامي:

- تركز النشاط الإعلامي خلال العام على إبراز دور المؤسسة في الإطار العام لمنظومة العمل العربي المشترك ودعم الجهود المبذولة في مجالي تسويق منتجات المؤسسة وتركيز ممارسات الضمان من جهة، وترقية الوعي بإمكانات التبادل التجاري والاستثمارات العربية البينية من جهة أخرى.

وسجل الرصد الجزئي الذي تجريه المؤسسة أن الإشارة إليها في وسائل الإعلام المقروءة وردت حوالي ١٥٠ مرة خلال العام، أي بمعدل ١٢,٥ مرة في الشهر. وتضمن ذلك الأخبار المتعلقة باجتماعات مجلس المؤسسة واجتماعات لجنة الإشراف على أعمالها والتعريف بخدماتها ونقل المعلومات التي ترد في تقرير مناخ الاستثمار والخلاصات المركزة والنشرة الشهرية وإصدارات المؤسسة الأخرى.

ارتفع رأس المال المدفوع عما كان عليه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ من ٢٤.٤٨٠.١٣٧ ديناراً كويتياً (٨٠.٩٧١.٥٧٧ دولاراً أمريكياً) إلى ٢٤.٦٨٩.٨٧١ ديناراً كويتياً (٨١.٦٦٥.٣٠٢ دولاراً أمريكياً) أي أنه ارتفع بمقدار ٢٠٩.٧٣٤ ديناراً كويتياً (٦٩٣.٧٢٥ دولاراً أمريكياً) ويمثل هذا الارتفاع ثلاث دفعات لحساب حصة جمهورية السودان في رأس المال.

أما الإيرادات في عام ١٩٩٨ فقد بلغت ٤.٢٠٤.٨٩٩ ديناراً كويتياً (١٣.٩٠٨.٣٠٩ دولاراً أمريكياً) مقابل ٥,١٠٣.٦٥٢ ديناراً كويتياً (١٦.٨٨١.٠٦٤ دولاراً أمريكياً) تمثل إيرادات عام ١٩٩٧ بانخفاض قدره ٨٩٨.٧٥٣ ديناراً كويتياً (٢.٩٧٢.٧٥٥ دولاراً أمريكياً) بنسبة ١٧.٦١% ويعزى الانخفاض المشار إليه بصفة رئيسية إلى الاضطرابات التي سادت الأسواق المالية الدولية خلال عام ١٩٩٨ وكذلك هبوط أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ففي الوقت الذي ارتفع فيه سعر صرف الدولار مقابل اليورو والمارك والإسترليني لم يسجل أي ارتفاع مقابل الدينار الكويتي مما أدى إلى تسجيل خسارة في فروقات العملة عند تحويل أرصدة استثمارات المؤسسة من الدولار الأمريكي إلى الدينار الكويتي، ونتيجة لما ذكر حقق فروقات أسعار العملات الأجنبية خسائر قدرها ٢٤٠.١٨٢ ديناراً كويتياً (٧٩٤.٤٤٠ دولاراً أمريكياً) مقابل ربح قدره ٣٩٥.٤٦٥ ديناراً كويتياً (١.١٨٨.٩٨٢ دولاراً أمريكياً) في عام ١٩٩٧، كما أن تعديلات سنوات سابقة ساهمت هي الأخرى في تخفيض قيمة صافي الإيرادات وتمثل تلك التعديلات مبلغ ١٦٠.٠٩٣ ديناراً كويتياً (٥٢٩.٥٣٤ دولاراً أمريكياً)، وتتكون إيرادات عام ١٩٩٨ من ٤٧٢, ٩١٣, ٣ ديناراً كويتياً (١٢.٩٤٤.٣٧٢ دولاراً أمريكياً) هي أرباح تحققت من استثمار موارد المؤسسة المالية بالإضافة إلى مبلغ ٤٢٧, ٢٩١ ديناراً كويتياً (٩٦٣.٩٣٧ دولاراً أمريكياً) تمثل صافي أقساط الضمان.

فيما يتعلق بالمصروفات الإجمالية لعام ١٩٩٨ فقد بلغت ٥٣٤, ٨١٤, ١ ديناراً كويتياً (٦.٠٠١.٨٣٢ دولاراً أمريكياً) مقابل ١.٦٢٣.٩١٢ ديناراً كويتياً (٥.٣٧١.٣٢٢ دولاراً أمريكياً) لعام ١٩٩٧ بارتفاع قدره ١٩٠.٦٢٢ ديناراً كويتياً (٦٣٠.٥١٠ دولاراً أمريكياً) بنسبة ١١.٧٤%، ويعود الارتفاع بصفة رئيسية إلى أن فروقات الإيجار التي تدفع للموظفين والتي كانت تحمل على الباب الثاني أضيفت إلى الباب الأول لأنها أصبحت تدفع ضمن المرتبات والأجور طبقاً لقرار مجلس المؤسسة رقم (٧) لسنة ١٩٩٨، مما أدى إلى الزيادة في بند مخصصات ومكافآت الموظفين.

تظهر الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن إجمالي موارد المؤسسة المالية بلغ ٦٦.١٨٢.٧٥٠ ديناراً كويتياً (٢١٨.٩٠٨.٩٨٠ دولاراً أمريكياً) منها ١٢٧, ٢٥٢, ٣٦ ديناراً كويتياً (١١٩.٩٠٩.١٣٢ دولاراً أمريكياً) موارد مالية ٢٩.٩٣٠.٦٢٢ ديناراً كويتياً (٩٨.٩٩٩.٨٤٨ دولاراً أمريكياً) أوراق قبض تجارية وتعويضات للاسترداد.

بلغت الإيرادات الصافية لعام ١٩٩٨ مبلغ ٣٦٥, ٣٩٠, ٢ ديناراً كويتياً (٧.٩٠٦.٤٧٦ دولاراً أمريكياً) مقابل ٣.٤٧٩.٧٤٠ ديناراً كويتياً (١١.٥٠٩.٧٤١ دولاراً أمريكياً) لعام ١٩٩٧ بانخفاض قدره ١.٠٨٩.٣٧٥ ديناراً كويتياً (٣.٦٠٣.٢٦٥ دولاراً أمريكياً) بنسبة ٣١.٣١%.

تقرير مراقب الحسابات

السادة رئيس وأعضاء مجلس المؤسسة العربية لضمان الإستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة
الكويت

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار (مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة) - الكويت كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٩٧ وبيانات الإيرادات والمصروفات والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين بهذين التاريخين . إن هذه البيانات المالية هي مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسؤوليتنا هي إيداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا.

لقد تم تدقيقنا وفقا للقواعد الدولية للتدقيق وتستدعي تلك القواعد أن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من خطأ مادي. يتضمن التدقيق فحص الأدلة الثبوتية للمبالغ والإيضاحات في البيانات المالية على أساس عينات مختارة، كما يتضمن تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الجوهرية المعدة من قبل الإدارة وتقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية . باعتبارنا أن تدقيقنا يوفر أساسا معقولا لرأينا.

كما هو مبين في الإيضاحين (٦) و (٨) حول البيانات المالية المرفقة، تتضمن البيانات المالية موجودات يبلغ إجماليها ١٣٤.٥٨٢.٢٦٦ دولار أمريكي (تعادل ٤٠.٦٨٨.٢٥٦ دينار كويتي حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨) مطلوبة بصورة رئيسية من قطريين من الأقطار المساهمة مقابل أوراق قبض تجارية وتعويضات للاسترداد بالإضافة إلى الفوائد المستحقة المترتبة عليها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ والتي تم تسجيلها كإيرادات وأدرجت ضمن بيان الإيرادات والمصروفات. لم يتم تسديد أي من المبالغ المذكورة أو الفوائد المتعلقة بها باستثناء مبلغ يعادل ١.١٧٢.٠٠٠ دينار كويتي متنازع عليه من أحد الأقطار المتعاقد . مازالت إدارة المؤسسة تعتقد أن هذا المبلغ سيسترد في المستقبل.

برأينا ، وباستثناء تأثير ما جاء أعلاه على البيانات المالية، أن هذه البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٩٧ ونتائج أعمالها والتغيرات في حقوق المساهمين وتدفقاتها النقدية للسنتين المنتهيتين بهذين التاريخين وفقا للسياسات المحاسبية المبين في الإيضاح رقم (٢) حول البيانات المالية والتي تم تطبيقها على أساس مماثل.

وبرأينا أيضا أن المؤسسة تمسك حسابات منتظمة. ولقد حصلنا على المعلومات التي ريناها ضرورية لأداء مهمتنا على وجه مرض. وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أو ١٩٩٧ مخالفات لأحكام اتفاقية المؤسسة على وجه يؤثر ماديا في نشاط المؤسسة أو في مركزها المالي.

جاسم أحمد الفهد
مراقب مرخص رقم ٥٣ فئة أ
١٠ فبراير ١٩٩٩
الكويت

الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٩٧

الموجودات	٣١ ديسمبر	
	١٩٩٨	١٩٩٧
	دينار كويتي	دينار كويتي
النقد وما يعادله (إيضاح ٣)	٢.٢٨٣.٠٦٨	٣.٨٤٣.٧٢١
استثمارات في سندات	٢.١٥٣.٢١٢	٢.٢٨٧.٨٠١
استثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية (إيضاح ٤)	٣١.٠٣٩.١٥٣	٢٧.٩٥٣.١٤٦
ودائع أخرى (إيضاح ٥)	٣٩٨.٧٨١	٣٩٨.٧٨١
أوراق قبض تجارية (إيضاح ٦)	٣.٨٩٦.٨٨٤	٣.٩٢٩.٣٦٥
مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية (إيضاح ٧)	٣٧٧.٩١٣	٣٨١.٠٦٢
تعويضات للاسترداد (إيضاح ٨)	٢٦.٠٣٣.٧٣٩	٢٦.٢٤٢.٩٦٨
فوائد مستحقة	١٠.٨٢٦.١٨٣	٩.٣٥٣.٥٣٥
نعم مدينة - تعويضات إعادة التأمين (إيضاح ٩)	٤.٨٧٨.٢٨٥	٤.٨٧٨.٢٨٥
حصة مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية (إيضاح ١٠)	١.٢٨٤.٩٨٤	١.٣٢١.٦٩٨
مدينون وحسابات مدينة أخرى	٦١.٢٩٥	٦٢.٧٤٣
مجموع الموجودات	٨٣.٢٣٣.٤٩٧	٨٠.٦٥٣.١٠٥
استثمارات صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي (إيضاح ١٦)	١.٣٤٥.٤٩٥	١.٢٢٨.٤٥٤
مجموع الميزانية العمومية	٨٤.٥٧٨.٩٩٢	٨١.٨٨١.٥٥٩

إن الإيضاحات المرفقة هي جزء من هذه الميزانية العمومية

٣١ ديسمبر		
المطلوبات وحقوق المساهمين	١٩٩٨	١٩٩٧
المطلوبات	دينار كويتي	دينار كويتي
دائنون وحسابات دائنة أخرى (إيضاح ١١)	١.٧٧٦.٥٢٠	١.٧٩٦.٢٢٧
ذمم دائنة—تعويضات إعادة التأمين (إيضاح ٩)	٧.٦٧٦.٢٨٥	٧.٦٧٦.٢٨٥
مخصص الطوارئ	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠
مجموع المطلوبات	٩.٦٠٢.٨٠٥	٩.٦٢٢.٥١٢
حقوق المساهمين		
رأس المال المصدر (إيضاح ١٢)		
(٢٥,١٨٩.٨٧١ دينار كويتي)		
رأس المال المطلوب تسديده	٢٤.٦٨٩.٨٧١	٢٤.٧٨٣.٧٣٥
يـطـرح: رأس المال غير المسدد	-	(٣٠٣.٥٩٨)
رأس المال المدفوع	٢٤.٦٨٩.٨٧١	٢٤.٤٨٠.١٣٧
احتياطي عام (إيضاحات ٦ و ٨ و ١٤)	٤٨.٩٤٠.٨٢١	٤٦.٥٥٠.٤٥٦
مجموع حقوق المساهمين	٧٣.٦٣٠.٦٩٢	٧١.٠٣٠.٥٩٣
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٨٣.٢٣٣.٤٩٧	٨٠.٦٥٣.١٠٥
مطلوب للمشاركين في صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي (إيضاح ١٦)	١.٣٤٥.٤٩٥	١.٢٢٨.٤٥٤
مجموع الميزانية العمومية	٨٤.٥٧٨.٩٩٢	٨١.٨٨١.٥٥٩

بيان الإيرادات والمصروفات للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٩٧

	١٩٩٨	١٩٩٧
	دينار كويتي	دينار كويتي
الإيرادات		
صافي أقساط الضمان	٢٩١.٤٢٧	٣٢٣.٤٩٣
فوائد أوراق قبض تجارية وتعويضات للاسترداد (ايضاح ٨)	١.٤٩٦.٥٣١	١.٥٠٨.٦١٦
فوائد حسابات تحت الطلب	٢٠.٧٤٦	٤٦.٢٤٠
فوائد ودائع لأجل	١٢٨.٤٢١	٢٠٠.١٩٥
فوائد سندات	١٩٠.٨٦٥	٢٨٤.٣٧٧
ربح من استثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية	٢.٤٥٩.٨٩٨	٢.٢٤٨.٦٠٦
ربح ناتج من متاجرة وأسترداد السندات	١٧.٢٨٦	٦١.٦٨٣
(خسارة) ربح فروقات عملات أجنبية (ايضاح ١٣)	(٢٤٠.١٨٢)	٣٥٩.٤٦٥
أخرى	(١٦٠.٠٩٣)	٧٠.٩٧٧
مجموع الإيرادات	٤.٢٠٤.٨٩٩	٥.١٠٣.٦٥٢
المصروفات		
الباب الأول - رواتب وأجور ومكافآت	١.٠٣٤.٩٩٦	٨٦٩.٠٠٩
الباب الثاني - مصروفات عمومية وإدارية	٦٥٨.١٩٤	٦٢٠.٢٦٦
الباب الثالث - مصروفات رأسمالية	٧٣.٢٥٩	٥٤.٧٩٢
الباب الرابع - مخصص الطوارئ وأتعاب تحكيم	٤٨.٠٨٥	٧٩.٨٤٥
مجموع المصروفات	١.٨١٤.٥٣٤	١.٦٢٣.٩١٢
صافي الإيرادات	٢.٣٩٠.٣٦٥	٣.٤٧٩.٧٤٠

إن الإيضاحات المرفقة هي جزء من هذا البيان

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٩٧

احتياطي عام دينار كويتي	الإيرادات المتجمعة دينار كويتي	رأس المال المدفوع دينار كويتي	رأس المال غير المسدد دينار كويتي	رأس المال المطلوب تسديده دينار كويتي	رأس المال المصدر دينار كويتي
٤٣.٠٧٠.٧١٦	-	٢٤,٤١٥.٣٤٠	(٣٦٨.٣٩٥)	٢٤.٧٨٣.٧٣٥	٢٥.٢٨٣.٧٣٥
-	-	٦٤.٧٩٧	٦٤.٧٩٧	-	-
-	٣.٤٧٩.٧٤٠	-	-	-	-
٣.٤٧٩.٧٤٠	(٣.٤٧٩.٧٤٠)	-	-	-	-
٤٦.٥٥٠.٤٥٦	-	٢٤.٤٨٠.١٣٧	(٣٠٣.٥٩٨)	٢٤.٧٨٣.٧٣٥	٢٥.٢٨٣.٧٣٥
-	-	-	١٧٠.٣٦٤	(١٧٠.٣٦٤)	(١٧٠.٣٦٤)
-	-	١٣٣.٢٣٤	١٣٣.٢٣٤	-	-
-	-	٧٦.٥٠٠	-	٧٦.٥٠٠	٧٦.٥٠٠
-	٢.٣٩٠.٣٦٥	-	-	-	-
٢.٣٩٠.٣٦٥	(٢.٣٩٠.٣٦٥)	-	-	-	-
٤٨.٩٤٠.٨٢١	-	٢٤.٦٨٩.٨٧١	-	٢٤.٦٨٩.٨٧١	٢٥.١٨٩.٨٧١

إن الإيضاحات المرفقة هي جزء من هذا البيان

بيان التدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٩٧

	١٩٩٨	١٩٩٧
	دينار كويتي	دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
صافي الإيرادات	٢.٣٩٠.٣٦٥	٣.٤٧٩.٧٤٠
تعديلات :		
استهلاكات	٧٣.٢٥٩	٥٤.٧٩٢
ربح من استثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية	(٢.٤٥٩.٨٩٨)	(٢.٢٤٨.٦٠٦)
ربح من بيع موجودات تم الحصول عليها ضمن تسديد مديونية	-	(٥٤.٦٣٤)
تعديلات أخرى	٣٥.٦٣٠	(٦٣.٠٦١)
الإيرادات التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية.	٣٩.٣٥٦	١.١٦٨.٢٣١
التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
تعويضات للاسترداد	٢٠٩.٢٢٩	(٣.٣٢٥.٣٢٣)
فوائد مستحقة	(١.٤٧٢.٦٤٨)	(١.٤٤٩.٩٥٤)
ذمم مدينة - تعويضات إعادة التأمين	-	٨٥.٣٢٠
مدينون وحسابات مدينة أخرى	(٣٥.٠٩٧)	(١٤.٤٩٠)
دائنون وحسابات دائنة أخرى	(١٠.٠٦٥)	(٣٧.٩١٢)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(١.٢٦٩.٢٢٥)	(٣.٥٧٤.١٢٨)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :		
نقص في استثمارات في سندات	١٣٤.٥٨٩	٢.٢٧١.١٥٤
زيادة في استثمارات في محافظ مالية	(٦٢٦.١٠٩)	(٣.٢٥٠.٠١٦)
المتحصل من بيع موجودات تم الحصول عليها ضمن تسديد مديونية	-	١٢٩.٦٣٤
نقد وما يعادله أفرج عنه خلال السنة	-	١.٦٨٠.٢٤٣
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية	(٤٩١.٥٢٠)	٨٣١.٠١٥
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
تسديدات الإيجار التمويلي	(٩.٦٤٢)	(٩.٠١٢)
تسديد حصة رأس المال	٢٠٩.٧٣٤	٦٤.٧٩٧
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	٢٠٠.٠٩٢	٥٥.٧٨٥
صافي النقص في النقد وما يعادله	(١.٥٦٠.٦٥٣)	(٢,٦٨٧.٣٢٨)
النقد وما يعادله في بداية السنة	٣.٨٤٣.٧٢١	٦.٥٣١.٠٤٩
النقد وما يعادله في نهاية السنة	٢.٢٨٣.٠٦٨	٣.٨٤٣.٧٢١
إيضاحات إضافية حول معلومات التدفقات النقدية :		
فوائد مدفوعة عن عقد الإيجار التمويلي	١٠٠.٥١٣	١٠١.١٤٣
فوائد مقبوضة	٣٦٣.٩١٥	٥٨٩.٤٧٤
أنشطة استثمارية وتمويلية غير نقدية :		
موجودات أفرج عنها خلال السنة	-	٥.٢٨٥.٧٤٧

إن الإيضاحات المرفقة هي جزء من هذا البيان

إيضاحات حول البيانات المالية

١. نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة ومقرها الرئيسي دولة الكويت ، وأهم أغراضها هو توفير التأمين للاستثمارات العربية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها كما أنها تعمل على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المتعاقدة .

إن عقود التأمين المبرمة حالياً مع المؤسسة تغطي بصفة أساسية الأخطار المتعلقة بأعمال تقوم بها السلطات العامة في البلد المضيف للمستثمر المؤمن له أو أحداث عسكرية معينة وهذه العقود غير معاد التأمين عليها . إن اتفاقيات إعادة التأمين توفر تغطية بحد أقصى يبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي للمستورد الواحد عن المخاطر التجارية الناشئة عن ضمان إئتمان الصادرات المؤمنة من قبل المؤسسة .

خلال عام ١٩٩٨ قامت لجنة الاشراف بتعيين مستشارين محايدين لدراسة أنشطة وأهداف المؤسسة وتقديم تقرير إلى اللجنة .

٢. ملخص أهم السياسات المحاسبية المتبعة

أ- العرف المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية .

ب- النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق ولدى البنوك والاستثمارات الشديدة السيولة والتي تستحق في غضون 3 أشهر من تاريخ الشراء .

ج- استثمارات في سندات

تقيم السندات حسب سعر التكلفة أو السوق لهما أقل كمحفظه استثمارية واحدة .

د- استثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية

إن الاستثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية ، والتي تتم إدارتها عن طريق وكلاء مستقلين، تقيم حسب سعر السوق أو حسب صافي قيمة أصولها ، وفقاً لما هو مناسب . إن أي ارتفاع أو انخفاض في المحافظ خلال السنة يضاف أو يحمل على بيان الإيرادات والمصروفات .

هـ- المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية

تحتفظ المؤسسة بهذا الاستثمار لأغراض طويلة الأجل ويظهر بالتكلفة إلا إذا حدث هبوط غير مؤقت في قيمته فيتم تخفيضه إلى القيمة المقدرة المتوقع تحقيقها .

و- تعويضات للاسترداد

تقوم المؤسسة بتحميل الأقطار المساهمة ذات العلاقة بمبالغ التعويضات وذلك عند سداد المؤسسة لهذه التعويضات للأطراف المؤمن لها .

ز- الموجودات الثابتة

يتم استهلاك الموجودات الثابتة بالكامل في السنة التي يتم فيها شراء هذه الموجودات فيما عدا المبلغ المتعلق بحصة المؤسسة من المبنى المشترك وأثاثها والتي سيتم تحميلها على الإيرادات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها .

د- تحقق الإيراد

إن الفوائد وأقساط الضمان والإيرادات من الاستثمارات في المحافظ المالية يتم تسجيلها على أساس مبدأ الاستحقاق .

ط- الاحتياطي العام

تنص المادة (٢٤) من اتفاقية المؤسسة على " تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال " وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع ١٠% من قيمتها وأن يكون بنسبة حصة كل عضو في رأس المال .

ي- تحويل العملات الأجنبية:

إن حسابات المؤسسة محفوظة بالدينار الكويتي . يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب متوسط أسعار التحويل السائدة في نهاية كل شهر . يتم تسجيل أرباح أو خسائر عمليات التحويل المحققة وغير المحققة الناتجة إلى أو على حساب الإيرادات والمصروفات للسنة الحالية .

ك- مخصص الطوارئ وحسابات دائنة أخرى
يتم أخذ مخصصات لمواجهة بعض المصاريف المنظورة وغير المنظورة وتحمل على حساب الإيرادات والمصروفات للسنة الحالية وتظهر ضمن "مخصص الطوارئ" و "دائنون وحسابات دائنة أخرى" تحت المطلوبات في الميزانية العمومية المرفقة .

ل- صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي
تتكون صافي موجودات صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي الذي كونته المؤسسة لصالح موظفيها فيما عدا المدير العام ونائب المدير العام مما يلي :
١- استقطاع نسبة مئوية محددة من رواتب الموظفين المشتركين شهرياً .
٢- تعويض نهاية الخدمة للموظفين الممنوح عن طريق المؤسسة يتم احتسابه بناء على لائحة نظام العاملين المعتمدة بقرار مجلس المؤسسة رقم (٦) لسنة ١٩٨١ .
٣- إيرادات استثمار المبالغ الواردة في الفقرتين (١) و (٢) أعلاه .
٤- قروض إلى المشتركين .
يتم إدارة الصندوق بواسطة المؤسسة بالنيابة عن موظفيها .

م- مكافأة نهاية الخدمة
يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام ونائب المدير العام بناء على المادة رقم (٦) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي .

ن- أرقام المقارنة
تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ لتتناسب مع أرقام السنة الحالية.

٣. النقد وما يعادله
يتكون النقد وما يعادله كما في ٣١ ديسمبر مما يلي :

	١٩٩٨	١٩٩٧
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	٤٠٤.٥٤٣	٦٤٢.١٢٧
ودائع لأجل	١.٨٧٨.٥٢٥	٣.٢٠١.٥٩٤
	٢.٢٨٣.٠٦٨	٣.٨٤٣.٧٢١

٤. استثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية
بلغت القيمة السوقية للاستثمارات في محافظ مالية ٣١.٠٣٩.١٥٣ دينار كويتي كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ (٢٧.٩٥٣.١٤٦) دينار كويتي كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ (١٨.٨٠٧.٨٢٥) دينار كويتي بينما بلغت تكلفتها ١٩.٤٠٣.٨٦٩ دينار كويتي كما في ذلك التاريخ (١٨.٨٠٧.٨٢٥) دينار كويتي كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ .

٥. ودائع أخرى
تتمثل في وديعتين تم إيداعها في بنوك قطر من الدول الأعضاء والتي تم إيداعها من قبل الدولتين لصالح المؤسسة وذلك مقابل تسديد جزء من رأس المال غير المدفوع وذلك بناء على قرارات مجلس المؤسسة والاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وكل قطر على حده . إن استخدام تلك الودائع عن طريق المؤسسة لازال محدوداً .

إن تلك الودائع بالعملة المحلية لكل قطر ومقومة بالدينار الكويتي في دفاتر المؤسسة بسعر صرف ثابت ومحدد في الاتفاقيات المتعلقة بها .

خلال عام ١٩٩٧ أفاد بنك في أحد القطرين بوجود فائدة متراكمة بالعملة المحلية تعادل ٨٣٢.١٢٢ دينار كويتي وفقاً لسعر الصرف المذكور أعلاه . سوف تسجل المؤسسة تلك الفائدة في بيان الإيرادات والمصروفات عندما يمكن استخدامها والوديعة المتعلقة بها خارج تلك الدولة .

٦. أوراق قبض تجارية
تتكون أوراق القبض التجارية مما يلي :

المبلغ	البيان
دولار أمريكي	
٣٢.٢٢٣.٧٦٠	خمسة أوراق قبض قيمة كل منها ٦.٤٤٤.٧٥٢ دولار أمريكي
(١٩.٣٣٤.٢٥٦)	٣ أقساط تم تسديدها خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٠
	الرصيد (يعادل ٣.٨٩٦.٨٨٤ دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨) (٣.٩٢٩.٣٦٥ دينار كويتي كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧)
١٢.٨٨٩.٥٠٤	

تم توقيع اتفاقية بين المؤسسة وممثل حكومة قطر المساهم بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩ تنص على تسديد المبالغ المتبقية من أوراق القبض التجارية مع أية مبالغ أخرى مستحقة على أقساط ربع سنوية متساوية اعتباراً من ١ يوليو ١٩٩٠ قيمة كل منها خمسة ملايين دولار أمريكي ، إلا أنه لم يتم تسديد أي من أوراق القبض أو الأقساط المستحقة من قبل هذا القطر . أفادت وزارة المالية بذلك القطر أن تلك الديون سيتم سدادها عند زوال الأسباب التي تحول دون التسديد .

٧ . مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية

تم إنشاء هذا البرنامج في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية . قامت المؤسسة بتسديد حصتها في البرنامج والبالغة ١.٢٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي (تعادل ٣٧٧.٩١٣ دينار كويتي حسب أسعار التحويل بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ٣٨١.٠٦٢ دينار كويتي حسب أسعار التحويل بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٧) .

خلال عام ١٩٩٧ ، تسلمت المؤسسة ٢٤ سهماً من البرنامج . وبالتالي أصبحت حصة المؤسسة تمثل ٢٧٤ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ (٢٧٤ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧) من أصل رأسمال البرنامج الذي يتكون من ١٠٠.٠٠٠ سهم مصدرة ومدفوعة (١٠٠.٠٠٠ سهم - ١٩٩٧) بقيمة اسمية ٥.٠٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد . لم يتم تسجيل أي إيراد كنتيجة لتسليم المؤسسة أسهم المنحة .

٨ . تعويضات للاسترداد

أ - تتكون التعويضات للاسترداد كما في ٣١ ديسمبر مما يلي :

	١٩٩٧	١٩٩٨
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تعويضات للاسترداد - في بداية السنة	٧٦.٢٩٢.٩٦٧	٨٦.٠٨٤.٨٥٢
التعويضات المدفوعة خلال السنة - بالصافي	١٠.٠٤١.٨٨٥	٢٥.٤٩٠
التعويضات المحصلة خلال السنة	(٢٥.٠٠٠)	-
تعويضات للاسترداد - في نهاية السنة	٨٦.٠٨٤.٨٥٢	٨٦.١١٠.٣٤٢
مجموع التعويضات للاسترداد بالدينار الكويتي حسب		
أسعار التحويل السائدة في نهاية كل سنة	٢٦.٢٤٢.٩٦٨	٢٦.٠٣٣.٧٣٩

إن هذه المبالغ تمثل مدفوعات إلى عدة أطراف من جنسيات عربية مختلفة وتتعلق بمخاطر تحققت في ثلاثة من الأقطار المساهمة .

ب - إن الفوائد المستحقة لأوراق القبض التجارية والتعويضات للاسترداد وكذلك فوائد التأخير على الحسابات المذكورة تظهر ضمن بند فوائد مستحقة ولم يتم تحصيلها بعد، وفيما يلي تفاصيل هذه الفوائد :

	١٩٩٧	١٩٩٨
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٢٥.١٦٠.١١٩	٣٠.٤٥١.٠٦٨
فوائد محملة خلال السنة	٥.٢٩٠.٩٤٩	٥.١٣١.٣٥٢
الرصيد في نهاية السنة	٣٠.٤٥١.٠٦٨	٣٥.٥٨٢.٤٢٠
المعادل بالدينار الكويتي حسب أسعار التحويل السائدة		
في نهاية كل سنة	٩.٢٨٣,٠٠٨	١٠.٧٥٧.٦٣٣

٩ . ذمم مدينة-تعويضات إعادة التأمين وذمم دائنة - تعويضات إعادة التأمين (انظر إيضاح ١٥ ج)

تمثل ذمم مدينة - تعويضات إعادة التأمين مطالبات المؤسسة من شركات إعادة التأمين حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ لتسديد حصتها من التعويضات التي دفعتها المؤسسة .

أما ذمم دائنة - تعويضات إعادة التأمين فتمثل الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة سداد الأقطار المتعاقدة للتعويضات التي دفعتها المؤسسة سابقاً . وعند استلام أية مبالغ من هذه التعويضات فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبه من هذه الشركات والتي تظهر ضمن ذمم مدينة - تعويضات إعادة التأمين .

١٠ . حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية

إن مكاتب المؤسسة توجد في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية . إن حصة المؤسسة من المبنى تمثل ٩.٦١ بالمائة من مجموع تكاليف إنشاء المبنى وتم تحديدها بناء على المساحة التي تشغلها المؤسسة والمخصصة لها من المبنى . إن حصة

المؤسسة من التكاليف الإجمالية تستحق السداد على ٤٠ قسطا سنويا حتى عام ٢٠٣٣ بقيمة ١١٠.١٥٥ دينار كويتي وبعد ذلك الوقت ستؤول ملكية المبنى إلى حكومة دولة الكويت .

طبقا لمحاسبة عقد الإيجار التمويلي فإن الحد الأدنى للدفعات المستقبلية التي ستدفعها المؤسسة مبلغ ٣.٨٥٥.٤٢٥ دينار كويتي تم خصمها إلى مبلغ ١.٤٢٦.٢٥٠ دينار كويتي.

يتم إطفاء حقوق الانتفاع بالمبنى على مدى ٤٠ سنة المتفق عليها بطريقة القسط الثابت . وأما القيمة الحالية الظاهرة في الإيضاح رقم (١١) من الإيضاحات حول البيانات المالية فيتم إطفائها على مدى ٤٠ سنة المتفق عليها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

إن الحد الأدنى للدفعات المستقبلية والقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات هي كما يلي :

المبلغ	الفترة	دينار كويتي
	١٩٩٩	١١٠.١٥٥
	من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩	١.١٠١.٥٥٠
	من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٣	٢.٦٤٣.٧٢٠
	مجموع الحد الأدنى للدفعات	٣.٨٥٥.٤٢٥
	يطرح الفوائد الضمنية	(٢.٤٢٩.١٧٥)
	القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات	١.٤٢٦.٢٥٠

١١. دائنون وحسابات دائنة أخرى

	١٩٩٨	١٩٩٧
	دينار كويتي	دينار كويتي
مطلوب للصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي (إيضاح ١٠)	١.٤٢٦.٢٥٠	١.٤٣٥.٨٩٣
مطلوب إلى شركات إعادة التأمين	٧٢.٦٦٧	٧٦.٠٢٠
مخصص إجازات الموظفين	٨٧.٧٥٦	٨٩.٩٣٦
مخصص الموسوعة	٥٧.٤٨٦	٦٢.٦٩٤
أخرى	١٣٢.٣٦١	١٣١.٦٨٤
	١.٧٧٦.٥٢٠	١.٧٩٦.٢٢٧

١٢. رأس المال

أ- إن رأسمال المؤسسة متغير بموجب الاتفاقية ومحدد لبدء بعشرة ملايين دينار كويتي وفقا لسعر التداول الرسمي بتاريخ توقيع الاتفاقية ومقسم إلى عشرة آلاف سهم اسمي قيمة كل سهم منها ألف دينار كويتي . وقد أصدر مجلس المؤسسة قرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ بتوصيات إلى الدول الأعضاء لزيادة حصصهم في رأس المال إلى أن يصل إلى حد ٢٥ مليون دينار كويتي . كذلك تم تخفيض رأسمال اثنتين من الدول الأعضاء بقيمة الجزء غير المسدد من رأسمال كل منها بناء على قرار مجلس المؤسسة رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ . وقد بلغ هذا التخفيض ٧٤١.٢٦٥ دينار كويتي . خلال عام ١٩٩٨ تم تخفيض حصة إحدى الدول الأعضاء في رأس المال بقيمة الجزء غير المسدد من رأسمالها المطلوب تسديده وذلك بناء على قرار مجلس المؤسسة رقم ٢ لسنة ١٩٩٨ . بلغ هذا التخفيض ١٧٠.٣٦٤ دينار كويتي . وبالإضافة إلى ذلك قامت تلك الدولة العضو بزيادة مساهمتها في رأس المال بعد قرار مجلس المؤسسة السابق ذكره بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي يعادل ٧٦.٥٠٠ دينار كويتي . إن رأسمال المؤسسة كالتالي :

	١٩٩٨	١٩٩٧
	دينار كويتي	دينار كويتي
رأس المال المصدر	٢٥.١٨٩.٨٧١	٢٥.٢٨٣.٧٣٥
الجزء غير المدفوع	-	(٣.٣.٥٩٨)
الجزء غير المطلوب تسديده	(٥٠٠.٠٠٠)	(٥٠٠.٠٠٠)
رأس المال المدفوع	٢٤.٦٨٩.٨٧١	٢٤.٤٨٠.١٣٧

ب- الدول الأعضاء المساهمة

اسم القطر	رأس المال المصدر	رأس المال المطلوب	رأس المال المدفوع
	دينار كويتي	دينار كويتي	كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨
المملكة الأردنية الهاشمية	٥٢٥.٠٠٠	٥٢٥.٠٠٠	٥٢٥.٠٠٠
دولة الإمارات العربية المتحدة	١.٥٠٠.٠٠٠	١.٥٠٠.٠٠٠	١.٥٠٠.٠٠٠
دولة البحرين	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
الجمهورية التونسية	١.٢٥٠.٠٠٠	١.٢٥٠.٠٠٠	١.٢٥٠.٠٠٠
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١.٢٥٠.٠٠٠	١.٢٥٠.٠٠٠	١.٢٥٠.٠٠٠
جمهورية جيبوتي	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٣.٧٥٠.٠٠٠	٣.٧٥٠.٠٠٠	٣.٧٥٠.٠٠٠
جمهورية السودان	١.١٥٦.١٣٦	١.١٥٦.١٣٦	١.١٥٦.١٣٦
الجمهورية العربية السورية	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
جمهورية الصومال الديمقراطية	٥٨.٧٣٥	٥٨.٧٣٥	٥٨.٧٣٥
الجمهورية العراقية	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
سلطنة عمان	٧٥٠.٠٠٠	٧٥٠.٠٠٠	٧٥٠.٠٠٠
دولة فلسطين	٥٠٠.٠٠٠	-	-
دولة قطر	٢.٠٠٠,٠٠٠	٢.٠٠٠,٠٠٠	٢.٠٠٠,٠٠٠
دولة الكويت	٣.٠٠٠,٠٠٠	٣.٠٠٠,٠٠٠	٣.٠٠٠,٠٠٠
الجمهورية اللبنانية	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	٢.٥٠٠.٠٠٠	٢.٥٠٠.٠٠٠	٢.٥٠٠.٠٠٠
جمهورية مصر العربية	١.٢٥٠.٠٠٠	١.٢٥٠.٠٠٠	١.٢٥٠.٠٠٠
المملكة المغربية	٢.٠٠٠,٠٠٠	٢.٠٠٠,٠٠٠	٢.٠٠٠,٠٠٠
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
الجمهورية اليمنية	١.٠٠٠,٠٠٠	١.٠٠٠,٠٠٠	١.٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٥.١٨٩.٨٧١	٢٤.٦٨٩.٨٧١	٢٤.٦٨٩.٨٧١

١٣. (خسارة) ربح فروقات عملات أجنبية

إن (خسارة) ربح فروقات العملات الأجنبية نتج عن تحويل الموجودات والمطلوبات المسجلة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٩٧ والمعاملات خلال السنتين المنتهيتين بهذين التاريخين بالعملات الأجنبية بخلاف الدينار الكويتي إلى عملة البيانات المالية . فيما يلي التغيرات الجوهرية لكل سنة :

	١٩٩٨	١٩٩٧
	دينار كويتي	دينار كويتي
مارك ألماني	٥٠.٣٠٢	(٩٥.٩٠٧)
دولار أمريكي	(٢٩٧.٩١٦)	٥٩١.٥٣٤
وحدة النقد الأوربي	٤.٧٣٤	(٦٤.٥٦٧)
ين ياباني	٢٢.٣٨٠	(٥٩.٨٤٢)
جنيه استرليني	(١٤.١٥٤)	(٣.٧٥٢)
عملات أخرى	(٥.٥٢٨)	(٨.٠٠١)
	(٢٤٠.١٨٢)	٣٥٩.٤٦٥

١٤. مخصص الأخطار السارية

اعتباراً من عام ١٩٩٤ أوقفت المؤسسة سياستها لتكوين مخصص للأخطار السارية حيث اعتبرت الاحتياطي العام هو الركيزة الأساسية لمواجهة كافة الالتزامات عن المخاطر التجارية وغير التجارية. أنظر إيضاح رقم (١) لبيان الأخطار المؤمنة .

١٥ . الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

أ- بلغت الالتزامات المحتملة لعقود الضمان السارية التي وقعتها المؤسسة مع آخرين كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ مبلغ ٤٧.٧٠١.٤١٣ دينار كويتي منها عمليات ضمان منفذة مقدارها ١٦.١١١.٢٥٥ دينار كويتي . إن مبلغ ١.٩٢٠.٣٦٣ دينار كويتي تقريبا من المبلغ المذكور أعلاه معاد تأمينه ضد المخاطر التجارية ، وهذا يمثل إجمالي التزامات الضمان القائمة على المؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ .

ب- خلال عام ١٩٩٧ قامت المؤسسة بسداد تعويض قدره ١٠٠٠٤١.٨٨٥ دولار أمريكي (يعادل ٣٠٦١.٢٦٩ دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧) شاملا الفوائد حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ إلى أحد البنوك طبقا لحكم التحكيم . بالإضافة إلى ذلك السداد ، توجب على المؤسسة أيضا إصدار خطاب ضمان إلى البنك بمبلغ ٦.٠٨٤.٥٧٥ فرنك فرنسي (يعادل ٣٢٧.١١٩ و ٣٠٩.٥٦٥ دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٩٧ على التوالي) نتيجة لذلك تم الإفراج عن موجودات المؤسسة التي كانت مقيّدة لدى بعض البنوك . قامت المؤسسة بتحميل القطر ذي العلاقة بقيمة التعويض تمثيا مع سياستها بعدم تسجيل الالتزام إلا في حالة سداه .

هذا وقد قام البنك بالاستئناف أمام المحكمة للمطالبة بفوائد تأخرية عن التعويض السابق ذكره . تبلغ قيمة فوائد التأخير ٤٩٥ ، ١.٤٥٩ دولار أمريكي (يعادل ٤٤١.٢٤٩ دينار كويتي حسب أسعار التمويل السائدة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨) ولا زالت المطالبة مطروحة أمام القضاء .

ج- هناك مطالبة من مصدر عربي وأحد البنوك العربية بالتعويض عن مبلغ ١٠٠٤٠.٠٠٠ دولار أمريكي (تعادل ٣١٤.٤٢٣ دينار كويتي حسب أسعار التحويل كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨) وقد صدر الحكم لصالح المدعيين زائداً فائدة بمعدل ٢١ بالمائة من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء . ونتيجة لذلك الحكم تم الحجز على حقوق المؤسسة المتمثلة في تعويضاتها من شركات التأمين في إحدى الدول الأعضاء . بلغت قيمة تلك الحقوق كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ مبلغ ١.١٦٧.١٩٥ دينار كويتي ومدرجة ضمن رصيد ذمم مدينة - تعويضات إعادة التأمين . قامت المؤسسة بالظعن بالحكم ولا يزال الموضوع مطروحا حاليا أمام القضاء .

د - هناك مطالبة أخرى تم رفعها من إحدى الشركات العربية بمبلغ ٩٨٢.١٧٥ دينار كويتي بالإضافة لفائدة من ٢٦ مايو ١٩٩٦ وحتى تاريخ السداد . خلال العام ١٩٩٨ صدر الحكم لصالح المدعي زائداً فائدة بمعدل ٧ بالمائة من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء . إن سياسة المؤسسة تقضي بتسجيل هذا الالتزام في حالة سداه وتحميل القطر ذي العلاقة بذلك المبلغ .

١٧ . صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي

فيما يلي حصيلة الصندوق المتراكمة وموجوداته كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ :

دينار كويتي	
مساهمة الموظفين	٢٠٢.٨٨٥
تعويض نهاية الخدمة للموظفين	٨٢٣.٥٣١
أرباح من الاستثمارات	٣١٩.٠٧٩
	١.٣٤٥.٤٩٥
الموجودات كما :	
استثمارات	٨٧٩.٠٤٤
قروض مطلوبة من المشتركين	٤٦٦.٤٥١
	١.٣٤٥.٤٩٥

إن القروض المطلوبة من المشتركين هي بدون فائدة وتستحق خلال عشر سنوات وذلك باستقطاع ٥ بالمائة من رواتب الموظفين الشهرية .

١٧ . مؤمنين لهم هامين

بلغت أقساط الضمان من مؤمنين لهما ٣٩% من مجموع أقساط الضمان المستحقة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ . خلال عام ١٩٩٧ بلغت أقساط الضمان من أحد المؤمنين المذكورين أعلاه ٦١% من مجموع أقساط الضمان المستحقة .